الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٢٠**

الجمعة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زينسو (بنن)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقريرا الأمين العام (A/66/762/Add.1 و A/66/762)

مشروع القرار (A/66/L.53)

السيد أوكافور (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن بالغ تقديري لرئيس الجمعية العامة على عقده لهذه الجلسة الهامة. كما يود فود بلدي أن يشكر الممثل الدائم لكندا، السفير غييرمو ريشنسكي، على ما بذله من جهود وما أبداه من التزام في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار (A/66/L.53) المتعلق بالاستعراض الثالث لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن جلسة اليوم تأكيد فعلي لأهمية وقيمة إسهام الجمعية العامة في الجهود العالمية لمكافحة آفة الإرهاب. وقد شددت بيانات الدول الأعضاء أمس على أهمية تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ولا يزال ازدياد الهجمات الإرهابية تحديا متواصلا. وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا تأييدا ثابتا التنفيذ التام لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها إطارا شاملا وفعالا لمكافحة الإرهاب. وتدعم نيجيريا فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي تشمل أنشطتها منع نشوب الصراعات وتسويتها، وبناء القدرات، والتثقيف، وحفظ السلام، والصحة وغيرها من المسائل الإنمائية. ونعتقد أن تلك المسائل كافة ينبغي أن تعالج خلال هذا الاستعراض بغية تعزيز الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

وتؤيد نيجيريا المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وتنفيذ جميع التوصيات التي تمت صياغتها في الإطار العام لأركان الإستراتيجية الأربعة. وكلما ثبتت ضرورة وضع آليات جديدة، لا بد من تفادي ازدواجية الجهود لكفالة تضافرها ضمن نطاق الأمم المتحدة وفرقة العمل لديها المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بغية تيسير وتعزيز التنسيق والاتساق لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت نيجيريا في إعداد بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب وانضمت إلى الاتفاقية.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، واجهت نيجيريا تزايدا في أعمال الإرهاب في الجزء الشمالي من البلد. وبدلا من أن يسيطر علينا الخوف جراء أعمال الإرهاب تلك، فإننا عاقدون العزم على وضع استراتيجيات وطنية، والأهم من ذلك، التعاون بصورة أوثق مع المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، كانت استجابة نيجيريا سريعة وحازمة. وقد وضعنا استراتيجيات وطنية جديدة وكثفنا تعاوننا مع المجتمع الدولي لمواجهة هذا التهديد. كما اتخذت نيجيريا تدابير لتعزيز قدراتها على إنفاذ القانون وبنيتها التحتية القانونية والتنظيمية، وتقوية شراكاتها الإستراتيجية.

والجدير بالذكر أن نيجيريا وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال الإرهاب أطلقتا، في كانون الثاني/يناير، المبادرة المتكاملة لتقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. كما يسرت فرقة العمل حلقة دراسية تدريبية في حزيران/يونيه بشأن الهجمات الانتحارية والاستراتيجيات الوقائية، في إطار مشروع بناء القدرات لتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

ودعما لأنشطة التوعية بشأن الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، أعربت نيجيريا أيضا عن اهتمامها باستضافة إطلاق الإستراتيجية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في وقت لاحق من هذا العام. والمشروع الثلاثي نموذج ملموس لما يمكن تحقيقه عندما تعمل الدول الشريكة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة على نحو منسق من أجل بلوغ هدف مشترك. وعلاوة على ذلك، فإن عضوية نيجيريا في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تؤكد التزامنا بحشد الجهود العالمية والإسهام فيها لمكافحة الإرهاب بجميع مظاهره.

وعلى الصعيد الوطني، قام الرئيس جوناتان غودلك إيبيلي، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، بالتوقيع على قانون منع الإرهاب لعام ٢٠٠١ وقانون حظر غسل الأموال لعام ٢٠١١. وقد وضع قانون منع الإرهاب تدابير لمنع وحظر ومكافحة أعمال الإرهاب في نيجيريا، بينما عزز وقانون حظر غسل الأموال التدابير لحظر تمويل الإرهاب وغسل عائدات الجريمة أو الأعمال غير القانونية. ولزيادة تعزيز أحكام هذين القانونين وفقا للمعايير العصرية، تستعرض نيجيريا هذا الهيكل القانوني والتنظيمي لتدخل عليه أفضل الممارسات العالمية.

ومن البديهي أن التعاون الوثيق والمنهجي فيما بين جميع الدول شرط مسبق أساسي لتفعيل إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وكسب الحرب على الإرهاب لا يمكن كسبها إلا بإبداء العزم والالتزام بصورة حازمة وقوية من لدن جميع أصحاب المصلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأود أن أحث الجمعية العامة على مواصلة هذا النهج المنسق لمكافحة الإرهاب. ونأمل صادقين أن يأتي هذا الاستعراض الثالث بأفكار جديدة ويوجد زخما جديدا لتعزيز تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتعرب نيجيريا مجددا عن التزامها بالإستراتيجية وجميع المبادرات المماثلة الأخرى.

السيد توفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يطيب لي أن أحضر هذا الحدث الاستثنائي الذي يصادف الذكرى السنوية السادسة لاعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

أود أن أشير إلى أن جمهورية صربيا تؤيد البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأركز بياني على

بعض النقاط من المنظور الوطني لبلدي. وعلى وجه الخصوص، أود أن أؤكد على العناصر التي لم تدرج في تقرير الأمين العام الذي نشر مؤخرا عن التقدم المحرز في جمهورية صربيا في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/66/762)، ولا سيما التقدم فيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية، والتشريعات، وتدريب أصحاب المصلحة المحليين لتنفيذ المعايير التي تسهم في وضع الخطط الوطنية لمكافحة الإرهاب.

بالنسبة لحكومة جمهورية صربيا، التي وضعت برنامجا طموحا للإصلاح ينطوي على جعل العضوية في الاتحاد الأوروبي أولوية استراتيجية، فإن أي مساعدة توفر تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية أنجع هي ذات قيمة كبيرة. وعندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، فالمبادئ التوجيهية الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لنا، لا سيما الإشارة إلى التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي.

في هذا السياق، أود أن أبلغ الجمعية العامة أننا نقترب من المراحل النهائية للإعداد لبدء مشروع مشترك مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يهدف إلى تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب في صربيا. مع الأخذ في الاعتبار أن فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو المصدر الرئيسي العالمي لتقديم المساعدة التقنية القانونية المتعلقة بالنظام القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب، فقد وضعنا، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، برنامجا من النشاطات يرمي إلى أن يكفل مستوى عال من الوجود الظاهر وأن يكون مثالا للممارسات الجيدة التي يتبعها الآخرون.

وسيتم تطوير المبادرة المقترحة بالتعاون الوثيق مع ممثلين وخبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. نود أن نؤكد أنه ستتم مراعاة الأحكام والالتزامات الاستراتيجية ذات الصلة الواردة في وثائق الاتحاد الأوروبي. الهدف الأساسي من المبادرة هو بناء قدرات السلطات المعنية، ووضع إطار قانوني شامل لاستراتيجية مكافحة الإرهاب في جمهورية صربيا من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال وتعزيز فعالية التعاون بين الوكالات في مجال مكافحة الإرهاب.

أخيرا، أود أن أذكر بعض أنشطة جمهورية صربيا التي تهدف إلى تعزيز الجبهة المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب. ومن أجل تعزيز الاستجابة الإقليمية للتحديات والتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الأمن الدولي بسبب الصلات بين تمويل الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة، استضافت حكومة بلدي في العام الماضي حلقة عمل بشأن مكافحة تمويل الإرهاب لدول جنوب شرق أوروبا، عقدت بالاشتراك بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا ودول مجلس التعاون الإقليمي، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

نود أيضا أن نبلغ الجمعية بأنه، في أواخر شهر نيسان/أبريل، اعتمدت حكومة جمهورية صربيا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتجري حاليا مناقشة علنية لمشروع قانون بشأن تجميد أصول الإرهابيين، وسيدخل القنوات الإجرائية بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة. وفور إقرار مشروع القانون، سيكون لدى صربيا آلية رسمية لكشف وتجميد أصول الأشخاص والكيانات الواردة أسماؤهم في قائمة جزاءات مجلس الأمن.

السيد قيديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة، وسعادة السفير غييرمو ريتشنسكي، الممثل الدائم لكندا، على المشاورات الناجحة التي

جرت وتحقيق التوافق في الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/66/L.53). كما نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريريه (A/66/762 و A/66/762/Add.1) وعلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

تواصل قيرغيزستان القيام بأنشطة تهدف إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد تم إيلاء اهتمام كبير لتحسين التشريعات التي تهدف إلى القضاء على الظروف والأسباب التي تتيح المجال لترعرع المنظمات الإرهابية أو المتطرفة وإلى مكافحة أيديولوجية الإرهاب والتطرف. على وجه الخصوص، سنت قوانين بشأن مكافحة الأنشطة المتطرفة، ومكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب وإضفاء الصفة القانونية على عائدات الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشديد أحكام قانون العقوبات فيما يتعلق بتنظيم الأنشطة التي تهدف إلى إثارة النعرات القومية والعرقية والدينية أو الأقاليمية وتمويل الإرهاب والتورط في ارتكاب جرائم إرهابية.

في السابق، انضمت جمهورية قيرغيزستان إلى ١٠ من اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ القائمة الراتي ترمي إلى مكافحة الإرهاب الدولي، وكذلك بروتوكولاتها التكميلية الأربعة. والآن، تدرس قيرغيزستان بجدية الانضمام إلى الاتفاقيات المتبقية.

واحدة من المسائل الهامة التي درسناها هي تعزيز قدرة السلطات المختصة في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، في شباط/فبراير ٢٠١٠، أنشأنا مكتبا حكوميا للاستخبارات المالية لأغراض مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال والعائدات المتأتية من الجريمة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أنشئ بمرسوم جمهوري مركز مكافحة الارهاب تحت رعاية لجنة الدولة للأمن الوطني من أجل تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها السلطات العامة، وتعزيز التعاون الدولي.

بالنسبة لقيرغيزستان، تكتسي مسائل الاستقرار والأمن في المنطقة أهمية بالغة، في ضوء انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان في عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، فإن جمهورية قيرغيزستان تؤيد تعزيز التعاون الإقليمي. ويسرني أن أشير إلى أنه يتم التعاون حاليا مع هياكل مكافحة الارهاب التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية.

نحن نعتبر أنه من المهم التفاعل مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى. ونتيجة للتعاون النشط مع المركز، تم اعتماد خطة عمل مشتركة للمرة الأولى على المستوى الإقليمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. واكتسى أهمية بالغة القرار الذي اتخذ في اجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون المعقود ببكين في حزيران/يونيه، بالموافقة على برنامج للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في مجال مكافحة الارهاب والانفصالية والتطرف للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يوفر مجموعة واسعة من التدابير التنظيمية والعملية لتحديد ومنع ومكافحة الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالإرهاب والانفصالية والتطرف، فضلا عن تضافر الجهود في مجالات الأنشطة الدولية الإعلامية والقانونية والعلمية والتحليلية والمنهجية، والعاملين في الميدان والخدمات اللوجستية.

وفي إطار التعاون مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، نحن نثني على عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة في توفير المعلومات اللازمة والمساعدة التحليلية والتقنية.

وقد أرست قيرغيزستان تعاوناً بناء مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ففي نيسان/أبريل، زار فريق من خبراء لجنة مكافحة الإرهاب قيرغيزستان. ونأمل أن تساعد جهوده على تنفيذ تدابير مشتركة تستهدف تعزيز المساعدة الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة والقدرة الوطنية لجمهورية قيرغيزستان في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ما زال الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، ومازال يحتفظ بطابعه العالمي العابر للحدود. وقد تكثفت الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأعني غسيل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة. ومثل هذه التوجهات تتطلب منا مواصلة تكثيف الجهود لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو شامل وبجميع جوانبها. وإذ نفعل ذلك، نرى من الأهمية أن يتأتى الحصول على نتائج طويلة الأجل من خلال تنفيذ الاستراتيجية.

كما أن تزايد قوة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود يتطلب منا مواصلة التعاون بشكل فعال في التصدي للإرهاب في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة ومن خلال لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ونرى أن ثمة عنصراً هاماً في هذا التفاعل ينبغي أن يتمثل في استمرار تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ضوء التهديد المستمر الذي يمثله الإرهاب، ينبغي أن يحظى هذا الجانب من النشاط باهتمام أكبر. ونطالب باستكمال منظومة فعالة لتقديم المساعدة الفنية، يوفر المانحون بموجبها المساعدة الفنية في مجال بناء القدرات في استجابة تامة لمطالب الدول ومن دون إبطاء.

وكفالة أمن الحدود عنصر هام في مكافحة الإرهاب. وكمُصدِّر إقليمي للأمن، تعتزم بيلاروس العمل مستقبلاً كضامن فعال لأمن الحدود لمصلحة منطقتها. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن النفقات في هدا المجال ما لبثت تزداد. وفي هذا الإطار، وفي ضوء الحاجة إلى بناء القدرة في مجال حماية الحدود، وفي مواجهة التهديدات المتزايدة، ندعو شركاءنا لتقديم المساعدة من خلال المشاركة العملية والتعاون والمساعدة المتبادلة لتعزيز الحدود.

ومن الأهمية بمكان تعزيز الإطار القانوني الدولي بغية مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نأمل في التوصل إلى نتيجة سريعة للعمل بشأن إعداد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. وبيلاروس مستعدة للنظر في مقترحات توافقية من أجل الانتهاء من وضع نص الاتفاقية واستكمال العمل بشأن هده الوثيقة البالغة الأهمية. وندعو الدول إلى التحلي بالمرونة القصوى والتوجه البناء، بما في ذلك إجراء المفاوضات على أساس توافق الآراء.

إن الأعمال الإرهابية الأخيرة والمفزعة تبين مرة أخرى هشاشة حتى الدول التي تنعم بالاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي في وجه تلك التهديدات. ومرة أخرى، قوض الإرهابيون الذين يتصرفون وحدهم المفاهيم القائمة بشأن طبيعة النشاط الإرهابي وأهدافه. وفي هذا الصدد، يشدد وفد بيلاروس على أهمية تضافر الجهود لتحسين التدابير الوقائية لمكافحة الإرهاب، وكذلك تحسين تبادل الخبرات في مجالات مثل أمن النقل والإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، ومكافحة تمويل الإرهاب ومواجهة استخدام شبكة الإنترنت في أغراض إرهابية.

وختاماً، أود أن أذكر كل الحضور بأنه في عالم اليوم، لا توجد بلدان أو مناطق في مأمن من الإرهاب. ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال طائفة واسعة من التدابير الموحدة

والناجعة يكمل بعضها بعضاً، وتتخذ على أساس ثنائي ودون إقليمي وإقليمي ودولي.

السيد غارسيا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للرئيس على تنظيم هذه الجلسة، والثناء على جهود السفير ريشينسكي، ممثل كندا، الذي قام بدور الميسر أثناء المفاوضات حول مشروع القرار (A/66/L.53) بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفرنسا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف ملاحظتين تكميليتين.

في حين يستمر التهديد الذي يمثله الإرهاب، بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يقيم المجتمع الدولي جبهة متحدة ضد هذا التهديد. وبفضل الاستراتيجية العالمية، جزئياً، أصبحت الأمم المتحدة تدريجياً طرفاً أساسياً في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ولكن، علينا أن نواصل تلك الجهود. وتحقيقاً لذلك، علينا أن نواصل تعزيز هذه الأداة المصممة لتحقيق الترابط بين الآليات القائمة وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات. والنهوض بتلك الاستراتيجية سيمكننا من إحراز تقدم في عدد من المجالات. أولاً، نأمل أن يكون لتنفيذها دوراً في بناء القدرات، ذلك العنصر الأساسي في مساعدة الدول الأكثر هشاشة أو الدول التي تواجه أزمات على إيجاد الوسيلة لمساعدتها على مكافحة الإرهاب بشكل ناجع. ومن الأهمية أن تكون مكافحة الإرهاب في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان. وعلى المدى البعيد، فإن النهوض بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان مازال هو الضمان الأمثل لفعالية كفاحنا ضد الإرهاب. وأخيراً، أود أن أضيف أننا ينبغي ألا نقلل من أهمية دور ضحايا الإرهاب. فلابد من الاستماع إلى أصواتهم وأخذ رسالتهم بعين الاعتبار في إطار مكافحة تلك الآفة. وفي كل هذه الجوانب، نأمل أن يكفل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، المنشأ من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، الحصول سريعاً على نتائج ملموسة.

ومشروع القرار الذي سنعتمده اليوم يؤكد على أهمية تحسين التنسيق على مستويات عدة. فعلى المستوى الدولي، من المهم تعزيز التنسيق مع المنظمات الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب ومع غيرها من المنظمات التي أعدت استراتيجيات في هذا المجال. ومنها الاتحاد الأوروبي، خصوصاً، وكذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وعلى المستوى الداخلي، يسرنا أن مشروع القرار يدعو إلى إيلاء اهتمام أكبر للاقتراح الذي يقضي بإنشاء منصب منسق مكافحة الإرهاب. وتوخياً للفعالية، يتعين على الأمم المتحدة تجنب ازدواجية المبادرات وتحسين التفاعل. واستحداث هذا المنصب من شأنه أن يساعد على تحقيق ذلك الهدف.

ونثني على الجمعية العامة لتوصلها إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وقد عقدنا العزم على ضمان إحراز تقدم من خلال التنفيذ الكامل للاستراتيجية في جميع أنحاء العالم. وعموماً، ستواصل فرنسا بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تتوفر للأمم المتحدة القوة التي تحتاجها لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

السيد الأكحل (تونس) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم الاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأهنئ الأمين العام على تقريره (A/66/762) بشأن أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ الاستراتيجية خلال العامين الماضيين.

وأود أن أشكر السفير غييرمو ريشينسكي، الممثل الدائم لكندا، وفريقه على الجهود الجديرة بالثناء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (A/66/L.53).

ووفد تونس يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وتعرب تونس عن سعادتها لعقد هذا الاستعراض الثالث للاستراتيجية، الذي يتيح لوفدي فرصة للتأكيد مجدداً على إدانته الصارمة للإرهاب بكل أشكاله والتزامها الكامل بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

لقد أكدت تونس دائماً التزامها الثابت على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ويتجلى ذلك الالتزام على الصعيد الوطني من خلال اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد لمواجهة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب والظروف التي تؤدي إلى ترعرعه، إلى جانب اعتماد الصكوك القانونية لإدماج أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية في هذا المجال في القانون المحلي. ولكن، بالنظر إلى أوجه القصور والثغرات التي يتصف بها القانون التونسي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، والتي استخدمها النظام السابق أيضاً في قمع الحريات الفردية، اعتمدت تونس إصلاحاً متعمقاً لقوانينها لضمان أن تكون جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب متماشية مع التزاماتها إزاء حقوق الإنسان.

وتونس مقتنعة بأن الكفاح ضد الإرهاب يتخطى قدرات أي دولة منفردة. ولذلك، فإننا نلتزم بمعظم المبادرات والإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال التصديق على كل الاتفاقيات الدولية في ذلك المجال. ونلتزم أيضاً بمعظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتعامل مع تلك الظاهرة، ونواصل العمل لتحقيق التزاماتنا بموجب الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وما فتئت تونس مقتنعة بأن استمرار ذلك المستوى العالمي من الظلم السياسي، وعدم حل الصراعات، والتفاوتات الاقتصادية والإقصاء وتشويه الأديان عوامل تغذي التطرف وتروج للطائفية وتجند الإرهاب. واليوم، فإن خطر الإرهاب يشكل تحدياً عالمياً لا يمكن مواجهته إلا من خلال تعزيز هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى جانب التنفيذ المتوازن لكل ركائز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وهذا النهج يتطلب تعبئة وتضامناً دولياً حقيقياً على أساس تعاون إقليمي ودولي فعال، إلى جانب دعم جميع الأطراف الدولية الفاعلة – الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام – لتلك القضية تجنباً لتبديد الجهود ولتعزيز قدرتنا على منع الإرهاب لمكافحته والحد من آثاره.

إن كفاحنا المشترك ضد الإرهاب مشروع ومبرر بكل تأكيد، إلا أنه يجب ألا يتم دون تمييز بين المجرمين الذين لا يحترمون الحياة البشرية والشعوب التي تكافح بلا كلل من أجل ضمان حقها في الحرية والكرامة والاستقلال. وهذا هو حال الشعب الفلسطيني الذي يواجه الممارسات الإسرائيلية لإرهاب الدولة والتي تستخدم كسياسة منهجية تستهدف اغتصاب الحد الأقصى من الأراضي الفلسطينية، وطمس ملامح ثقافة بكاملها وتشريد أكبر عدد ممكن في فلسطين لدفعهم إلى العيش في معازل. ويتعين علينا أن ندين ذلك النوع من إرهاب الدولة بقوة، خصوصاً وأنه يمثل سياسة تمارس في تحد تام للقانون الدولي وازدراء للمبادئ الأساسية لمبادئ القانون الدولي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق إلى موضوع له أهمية خاصة، ويتمثل في إعادة التأهيل الاجتماعي للأشخاص الذين أدينوا بالإرهاب. وهذه مسألة أساسية، وإن كانت خلافية، لأن جدول أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لا يغطيها بشكل كاف. ووفدي يرى أن إعادة التأهيل أثناء الاعتقال وبعده تمثل شكلاً آخر لمكافحة الإرهاب، وينبغي أن تكون

جزءاً من جميع استراتيجيات مكافحة الإرهاب، وطنية كانت أو عالمية.

السيد إرَّازوريز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء قبل ستة أعوام، هي تعبير المجتمع الدولي عن الإرادة السياسية لمواجهة آفة الإرهاب بصورة مشتركة ومنسقة، مع وجود الأمم المتحدة في قلب المسؤولية.

إن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين واعتداء على القيم التي يمثلانها. وكظاهرة عالمية وعبر وطنية، لا يمكن مكافحة الإرهاب بنجاح إلا من خلال التعاون الدولي. ولذلك، على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها الهامة في دعم تنسيق الجهود العالمية ضد الإرهاب. وينبغي تعزيز دورها وتدعيمه من أجل كفالة التزام البلدان كافة بتلك الجهود وضمان استمرارها والقيام بها بطريقة منسقة في الأجلين المتوسط والطويل.

مرة أخرى، نود أن نؤكد دعمنا الثابت لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والركائز الأربعة التي تقوم عليها. كما نود أن نشدد على ضرورة التعامل مع تلك الركائز بطريقة متوازنة ومتكاملة، مع التركيز بشكل خاص على الركيزتين الأولى والرابعة.

وإلى جانب إبراز عمل الأمم المتحدة في سياق الاستراتيجية، بما في ذلك عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وغيرها من الأجهزة ذات الصلة، علينا أن نقر بأنه مازالت هناك مشاكل وثغرات يتعين مواصلة معالجتها بغية الاستجابة للاحتياجات المتغيرة التي تنشأ باستمرار وتتصف بها تلك الآفة التي نواجهها. وفي هذا السياق، نأمل أن يسهم هذا الاستعراض لاستراتيجية مكافحة الإرهاب في وضع خطوط توجيهية هامة في هذا الخصوص.

وبلدي يدين الإرهاب بكل أشكاله ويلتزم بمنعه ومكافحته في إطار احترام أحكام القانون الدولي، وخاصة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي فيما يتعلق باللاجئين. والتزامنا في هذا المضمار يتجلى في تصديقنا على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بمنع الإرهاب وقمعه. كما أنها تنعكس في مشاركتنا النشطة في مختلف المحافل والهيئات المتعددة الأطراف المختصة بذلك.

أما على المستوى الوطني، فقد استحدثت شيلي إدارة لمكافحة الإرهاب تتبع وزارة الخارجية بغية تيسير تنسيق السياسة الخارجية فيما يتعلق بالإرهاب بالتعاون مع الوكالات الوطنية المختلفة ذات الصلة وتوفير استجابة فعالة للمتطلبا الدولية في هذا المجال. وتعكف السلطات في بلدي حالياً على استعراض قدرتها على الاستجابة وتبدي استعدادها لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال منع أي اعتداء إرهابي محتمل والاستجابة له، وهو ما قد يشمل ظاهرة مثل الإرهاب البيولوجي أو عن طريق الفضاء الإلكتروني. وخلصنا إلى استنتاج أن تدفق الاتصالات مهم وأن مشاركة عدد من الأطراف الفاعلة والجهات المعنية المختلفة والتنسيق بينها أمر بالغ الأهمية.

والمسؤولية الأساسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولكن، حتى يكون التنفيذ فعالاً ومستداماً، نحتاج إلى إسهامات من أصحاب المصلحة الآخرين. وهذا يشمل الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية التي تستطيع أن تسهم بخبرتها ومعرفتها بالأحداث المحلية. وعند تنسيق الجهود ومواءمتها، لابد من مراعاة السمات الخاصة لظاهرة الإرهاب كما تبدو في مناطق جغرافية مختلفة، لكي يمكن وضع مبادرات تراعى فيها نقاط الضعف، والعوامل الثقافية وغيرها من المسائل في ذات السياق.

وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل شيلي المشاركة في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالإرهاب، وهي من آليات منظمة الدول الأمريكية. وفي الآونة الأخيرة، شاركت مؤسساتنا الوطنية في حلقات العمل والمؤتمرات التي أعدتها أمانة اللجنة بغرض منع الهجمات الإرهابية ومكافحتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شاركت شيلي مع أمانة اللجنة وحكومة كندا في تنظيم حلقة عمل دون إقليمية بشأن الإرهاب البيولوجي. وشارك في تلك الحلقة خبراء من بلدان المخروط الجنوبي بالإضافة إلى مسؤولين معنيين بالإرهاب على المستوى الإقليمي، وجرى خلالها تبادل للآراء. وسيجري إعداد تقرير يتضمن توصيات محددة بغية وضع استراتيجية وطنية في هذا المجال.

إن بناء القدرات الوطنية عامل أساسي آخر في الجهود ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تكون هناك إسهامات مشتركة من جانب كل الأطراف الفاعلة على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لزيادة القدرات وتعزيز دور السلطات في إطار إقليم كل دولة.

وتحقيق ذلك وغيره من الآليات لن يكون كافياً لوقف ظاهرة معقدة ويمكن أن تتخذ العديد من الأشكال المختلفة. ونرى أن اعتماد خطط للأمن والسلامة وسن التشريعات وإنشاء المؤسسات الحديثة والمتماسكة هو مجرد جزء من الحل فحسب. ونرى أيضاً أن السبب الرئيسي للإرهاب يكمن في عدم وجود الفرصة، وهو ما يعني ضرورة تشجيع حوار بين مختلف الأطراف الاجتماعية الفاعلة والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وهذا أمر أساسي لتحديد العوامل التي تغذي الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، تلك العوامل التي قد تشمل عدم التسامح الديني أو العرقي أو السياسي إلى جانب التفاوت الاجتماعي – الاقتصادي بين الدول. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أنه رغم التدابير المعتمدة لمكافحة الإرهاب، من المهم أن يجري تطبيقها في إطار من الالتزام الصارم بالقانون الدولي، ولاسيما احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

وبلدي يقدر تقرير الأمين العام بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الوارد في الوثيقة A/66/762. ونود أن نؤكد على وجاهة الاقتراح الداعي إلى استحداث منصب منسق لمكافحة الإرهاب. ونأمل في مواصلة بلورة هذه المبادرة كيما يتحقق الدعم العام لها حالما تتوفر الظروف لذلك.

وكما قلنا في محافل أخرى، وقبل أن أختتم ملاحظاتي، فإننا نؤيد الدعوة لتجديد الجهود والإرادة السياسية الضرورية لإبرام اتفاقية عامة ضد الإرهاب. وإلى جانب توفير إطار واستكمال القواعد المؤسسية القائمة بالفعل، فإنها سترسل رسالة قوية للغاية من جانب المجتمع الدولي إلى أولئك الذين يسعون إلى أضعاف الأمن الدولي أو تقويض حقوق الإنسان أوالحريات المدنية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للعمل الذي قاده السفير غييرمو ريشينسكي، الممثل الدائم لكندا، وللطريقة التي اتبعتها بعثته وفريقه في قيادة عملية المفاوضات مما جعل التوصل إلى توافق في الآراء ممكناً بشأن مشروع القرار (A/66/L.53) الذي سيعتمد اليوم. ونص مشروع القرار هذا يمكننا من التأكيد مجدداً على التزام المجتمع الدولي بالاستراتيجية تحديداً وبمكافحة الإرهاب بكل مظاهره.

السيد العوضي (العراق): إيماناً من العراق بأهمية مكافحة الإرهاب الذي يعلم الجميع بأن العراق عانى، ويعاني منه، بسبب التطورات الديمقراطية والسياسية التي حصلت بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، وحرصاً على استمرار التعاون مع المجتمع الدولي، سعى العراق إلى تهيئة السبل كافة لمكافحة الإرهاب من خلال ما يلي.

أولاً، نص دستور العراق لعام ٢٠٠٥ في المادة السابعة منه على: (أ) حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير العرقي الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز ذلك ضمن التعددية السياسية، وينظم ذلك بقانون؛ (ب) تلتزم الدولة بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه.

ثانياً، صادق العراق، وفي طريقه للمصادقة على معظم الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والبالغة ستة عشر صكاً دولياً ذات طابع عالمي، لاسيما التي أشارت إليها قرارات مجلس الأمن، كالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

كما شارك العراق في مؤتمرات ولقاءات عدة أسهمت في تعزيز المشاركة الدولية له من أجل تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات، سعياً إلى منع الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة ومنع التمييز، حيث شارك العراق في دعم المبادرة العالمية التي أطلقتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لمنع استخدام القطاع الخيري لجمع الأموال بهدف تمويل الإرهاب في ٨ شباط/فبراير ٢٠١١. كما شارك في عدة حلقات عمل نظمتها المديرية سالفة الذكر بهدف تنسيق الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب.

إن التعايش السلمي وحماية نسيج العراق وتنوع أطيافه لا يتم بوجود القوانين والتشريعات فقط، وإنما بمقدار العمل الجاد لنرتقي به إلى مصاف الدول الديمقراطية التي تعتمد مبدأ المواطنة أساساً لها، والتي لا تنمو ولا تنضج إلا في بيئة سياسية ديمقراطية، وفي ظل مناخ سياسي يتسم بالانفتاح ويؤمن بالتعددية والمساواة وقبول الآخر، ويؤمن بحق الجميع في التعايش السلمي، بعيداً عن روح الصراعات والمنازعات الفئوية، وهو ما عمل العراق على تحقيقه.

كما عملت حكومة العراق، حكومة الشراكة الوطنية، على وضع استراتيجية شاملة تنسجم مع استراتيجية الأمم المتحدة وتعتمد على استخدام القدرات المعلوماتية والثقافية والإعلامية والتربوية والمالية والعسكرية للوقاية من الإرهاب ومنعه لتحقيق أمن العراق والمواطن العراقي الذي بالتأكيد سينعكس إيجابا على الأمن الإقليمي والدولي، مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والأعراف الدولية.

وفيما يخص مجال حقوق الإنسان، ساوى الدستور العراقي بين مكونات الشعب كافة أمام القانون حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من الدستور على مراعاة كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كما تنص المادة الحادية والأربعون من الدستور على الحرية لكل فرد بالحق في الالتزام بإحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم ومعتقداتهم واختياراتهم. كما أن العراق وفي إجراءاته المتخذة تنفيذا للفقرات ١ و ٢ و ٣ من قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) سعى إلى الالتزام بموجب القانون الدولي ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني حيث ألزم الدستور،وفقا للمادتين التاسعة عشرة والخامسة عشرة والفقرة الأولى من المادة السابعة والثلاثين السلطات الأمنية والتحقيقة المختصة على عدم جواز إلقاء القبض على أي شخص إلا بناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة. وكذلك نصت المادة الأربعون على حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والإلكترونية وغيرها وعدم جواز مراقبتها والصنتعليها أو الكشف إلا بناء على قرار قضائي مشيرين إلى وجود وزارة مشكلة مختصة بحقو الإنسان تم إنشاؤها بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٤

كما صدر قانون تأسيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ استجابة لأحكام الدستور والتي تتولى مهمة ضمان حقوق الإنسان وإخضاع هذه المؤسسة لرقابة مجلس النواب العراقي.

وفيما يتعلق بعدم تعارض التدابير المتخذة مع قانون اللاجئين والقانون الإنساني، فنشير إلى أن دستو جمهورية العراق في المادة الحادية والعشرين منه نص على منع تسليم اللاجئين السياسيين إلى أي جهة أجنبية أو إعادته قسرا إلى البلد الذي فر منه ولكن هذا الحق لا يُمنح إلا بموجب الفقرة الثالثة من المادة نفسها إلا إذا كان متهما بارتكاب جرائم إرهابية، مشيرين إلى أن العراق في طريقه إلى الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تضمن وتؤكد حقوق الإنسان وآخرها انضمام العراق بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، وانضمام العراق أيضا بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ إلى الاتفاقيات الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦، ومصادقة مجلس النواب العراقي مؤخرا على انضمام جمهورية العراق إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن الجامعة العربية عام ٢٠٠٤.

السيد كابكتولان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن المجتمع الدولي باعتماده التاريخي في عام ٢٠٠٦ لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، وخطة عملها، إنما انتقل من الكلام المُكَرَّر إلى وضع البرنامج في مجال مكافحة الإرهاب. أما بالنسبة للاستعراض الثالث لفترة السنتين فإن عزمنا لا يزال أقوى من أي وقت مضى. وتشترك الفلبين مع جميع المتكلمين والوفود الأخرى في تجديد التزامها بمحاربة أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (A/66/762) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل، عن تنفيذ الاستراتيجية.

كان ولا يزال، الحوار بين الثقافات والأديان أحد تدابير مكافحة الإرهاب الأهم بالنسبة للفلبين، ويكمن احترام كرامة الإنسان في صميم مزيد من الاحترام والتفاهم والتسامح فيما بين الشعوب. ونستمر في الإسهام في دفع عجلة هذا الحوار هنا في الأمم المتحدة، وفي المحافل الإقليمية وداخل وطننا. كما تؤكد الفلبين دور الأمم المتحدة في تعزيز البنيان القانوني الدولي بتشجيع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ونظم العدالة الجنائية الفعالة. معا، فإنها تشكل الركيزة الأساسية لمكافحتنا ضد الإرهاب.

وقد حدد الرئيس بنينو اكينو الثالث الدعوة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وسيادة القانون باعتبارهما نتيجة هامة لعقده الاجتماعي مع الشعب الفلبيني. وجزء مهم من ذلك هو تعديل القانون الفلبيني للأمن البشري لعام ٢٠٠٧ (القانون الجمهوري رقم ٩٣٧٢) – القانون المَعلَم لمكافحة الإرهاب لدينا – الذي تم وضعه لتقديم الإرهابيين إلى يد العدالة على نحو أنجع والحيلولة دون ارتكابهم أعمال إرهابية مع الإفلات من العقاب. لكن ولئن كنا نوفر المزيد من الأدوات القانونية لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية من أجل مكافحة الارهاب، فإنه يتم التمسك دوما باحترام وحماية الحريات المدنية وحقوق الإنسان.

ومؤخرا، وتماشيا مع التزام الرئيس أكينو بالحكم الرشيد، فقد وقع قانونين جديدين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الأول هو القانون الجمهوري رقم ١٠١٦٧، الذي يعزز قانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠١. والثاني هو القانون الجمهوري رقم ١٠١٦٨، الذي يعرِّف جريمة

تمويل الإرهاب ويعاقب عليها. هذان القانونان ييسران تجميد الحسابات المصرفية المشبوهة من أجل ضمان عدم التخلص من العائدات الإجرامية ما دامت السلطات تجري التحقيق. وقد أحاطتفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية علما بهذه الخطوات الهامة بوصفها إسهاما من الفلبين في الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال والتزوير وتمويل الإرهاب.

وفي نظام العدالة الجنائية، ينبغي لسلطات إنفاذ القانون والأمن والمقاضاة أن تكون مجهزة بشكل كاف للرد على الأعمال الإرهابية، بدءا من التحقيق وجمع الأدلة وحتى تقديم الجناة الى العدالة. كما يجب أن تستند البرامج الوطنية لمكافحة الإرهاب إلى معلومات استخبارية موثوقة. بدعم طويل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يواصل مركز إدارة برنامج المجلس لمكافحة الإرهاب في الفلبين تقديم برنامج تدريب مركّز جدا لمكافحة الإرهاب. ويقوم برنامج التدريب على جمع الأدلة والمعلومات الاستخباراتية وتأكيد التدريب المشترك لسلطات إنفاذ القانون والأمن والقضاء.

في آذار/ مارس الماضي، استضافت مانيلا حلقة عمل للخبراء الوطنيين بشأن إعداد تدريب للتحقيق القائم على التعاون والمقاضاة في القضايا المتعلقة بالإرهاب، حيث تم تنفيذ مبادرة الفلبين للتدريب على مكافحة الإرهاب في مجال بناء القدرات. وفي حلقة العمل، وضع الخبراء الفلبينيون والدوليون المحتوى الموضوعي لصياغة مواد التدريب. كما اتفقوا على معايير الاختيار لتطوير مجموعة من المدربين الوطنيين وعلى الخطوط العريضة لتقييم نوعية التدريب وأثره لأغراض المواضيع ذات الأولوية. وتشمل تلك المواضيع جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، والتحقيق والملاحقة القضائية، لاسيما فيما يتعلق بالتواصل مع المحققين وتقييم الأدلة.

يدب ألا يكون بمقدور الإرهاب على الإطلاق استخدام القوة التدميرية للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. إن خطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة، التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تعزز التعاون الدولي لتحقيق ذلك الهدف. ويجب علينا أن نستفيد مما حققناه في المؤتمر الاستعراضي، ونعمل من أجل نزع الأسلحة النووية، و عدم الانتشار، وكفالة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب علينا جميعا، يدا في يد، أن نعمل على كفالة عدم سقوط الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أبدا في أيد الإرهابيين. وجهودنا تجسد التزامنا الثابت بأن نكون شريكا يمكن الوثوق به والتعويل عليه بصورة أكبر في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. و ذلك ما أبديناه في منطقتنا، من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وبما أن العديد من بلداننا سقطت ضحية للإرهاب، فإن الكثيرين منا يقرون مباشرة بأن محاربة هذا الشر بجميع أشكاله ومظاهره مهمة معقدة وصعبة للغاية. لكن بدلا من الاستسلام للخوف والعجز، ينبغي أن نكون أكثر إقداما وإصرارا. وبفضل الاستراتيجية وخطة العمل، لدينا الآن توافق عالمي في الآراء بشأن ما يتعين علينا فعله. وتقوم الخطة على تجاربنا المشتركة وعلى أفضل الممارسات. ونتطلع إلى تبادل المعلومات بشأن تنفيذهما على الصعيد الوطني، بينما نسعى إلى تحسين ما يجب علينا أن نفعله بصورة انفرادية.

ويجب علينا أن نبقى متيقظين بصورة أكبر. فمكافحة الإرهاب ينبغي أن توحدنا لا أن تتسبب في مزيد من الصراعات التي ستفرق بيننا. وهذا العام، لنركز جميعا على السياق العام لمكافحة الإرهاب، في إطار روح الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان مانيلا لعام ١٩٨٢ بشان تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وروح مقصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

ولذلك السبب، لا يفوتني أن أنهي كلمتي بدون أن أعرب عن التهنئة للسفير غييرمو ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا.

فبفضل يسيره المقتدر لمشاوراتنا – وتوجيهاته لنا من خلال تقديم التفاصيل بدون إهمال السياق العام – تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار (A/66/L.53) الذي نستعد لاعتماده.

السيد رزاق بارا (الجزائر): أود في البداية أن أتوجه إلى معالي رئيس الجمعية العامة، السيد ناصر عبد العزيز النصر، بعبارات الشكر والتقدير لما يوليه من أهمية لموضوع استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

كما أوجه بالشكر إلى سعادة السفير غييرمو ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا على الجهود التي بذلها في تنسيق أعمالنا، كما أهنئه عل النجاح الذي كلل به عمله من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع القرار (A/66/L.53) المتعلق بهذا الاستعراض الثالث للاستراتيجية.

وفي هذا المقام، يؤكد وفد الجزائر تأييده للبيان الذي أدلى به سعادة السفير، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية، بسام منظمة التعاون الإسلامي، والبيان الذي أدلى به سعادة السفير، الممثل الدائم لجمهورية بنن بسام المجمعة الأفريقية.

ويغتنم وفد بلدي هذه المناسبة للتنديد مجددا وبأقوى العبارات بكل أشكال الإرهاب وتجلياته، بما في ذلك الأفعال والأنشطة التي يترتب عليها، وعلى وجه الخصوص دعمه وتشجيعه وتبريره والترويج له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن الإرهاب لا دين ولا وطن ولا مبرر له، ولا يمكن إلصاقه بأي ثقافة أو حضارة أو أي مجموعة إنسانية.

وتؤكد الجزاء دعمها التام والمبدئي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. كما يثني وفد بلدي على الجهد المتميز الذي قامت به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تفعيل الإستراتيجية، وذلك من خلال تنسيقها للهيئات والمنظمات التي انخرطت في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وأشير في هذا الصدد إلى ضرورة أن تبقى الوثيقة المتضمنة للاستراتيجية (القرار ٢٩٧/٦٤) مفتوحة وقابلة للتنقيح والإثراء والتكيف مع المستجدات ومع مقتضيات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التحديات الجديدة التي تشكلها هذه الآفة العابرة للأوطان.

كما يؤكد وفد بلدي على ضرورة التطبيق الشامل والمتكامل والمتجانس للإستراتيجية بركائزها الأربع، حيث أن التقدم الذي سجل في إرسائها منذ الاستعراض الثاني في عام ٢٠١٠ يحتاج إلى المزيد من الجهود الإضافية في إطار العمل على تحقيق أهدافها خلال السنوات المقبلة.

ولا يفوتني هنا أن أذكر بالأهمية البالغة التي يكتسيها إرساء العمل بالاستراتيجية من خلال توطيد التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، وتعزيز القدرات وتبادل أفضل الممارسات والتجارب في مجال مكافحة الإرهاب.

كما لا يفوتني أن أنوه بالإنجاز الذي أثري مؤخرا صرح الإستراتيجية والمتمثل في إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي اضطلعت المملكة العربية السعودية الشقيقة دورا محوريا في إرساء دعائمه.

ومن جهة أخرى، أود أن أشير إلى الخطوة التي ترمي إلى إنشاء منصب منسق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب. وأريد في هذا السياق أن أؤكد ترحيب الجزائر بهذه المبادرة، مع تطلعنا إلى اكتمال المشاورات بهذا الخصوص من أجل وضع جميع الترتيبات المناسبة، بما في ذلك الصلاحيات والولاية التشريعية المنوطة بهذا المنصب الذي ما من شك أنه سيكون آلية جديدة وفعالة للتنسيق والترابط بين جميع الفاعلين ضمن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

اسمحوا لي أن أستعرض أمامكم عددا من الجوانب الرئيسية المتعلقة بالمقاربة التي انتهجتها الجزائر في مجال مكافحة

الإرهاب، والنابعة من تقييمنا الوطني للمخاطر والتحديات التي تشكلها هذه الآفة.

وتعتبر هذه المقاربة إسهاما مهما يندرج ضمن الجهود الإقليمية والدولية لإرساء التعاون والتنسيق في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والآليات الإقليمية الأخرى ذات الصلة. وفي نظرنا، ترتكز هذه المقاربة إلى حد بعيد على ضرورة تعبئة الجبهة الداخلية لهذا الغرض. وعليه، فإن للبعد الإنساني أهمية قصوى.

ومن هذا المنظور، يعتبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي بادر باقتراحه السيد رئيس الجمهورية، والذي اعتمد باستفتاء شعبي عام ٢٠٠٥، بمثابة الأرضية المتينة التي مكنت من استرجاع التلاحم الوطني وإعادة تفعيل التماسك والتضامن داخل المجتمع. حيث مكنت هذه السياسة من وضع حد للمأساة الوطنية، مع تقديم كل وسائل التعويض والدعم لضحايا الإرهاب والعناية بذويهم. كما مكنت في الوقت نفسه من دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج تنموية متكاملة وطموحة ساهمت في امتصاص البطالة وفتح آفاق الاستثمارات المنتجة.

ولن يكتب لمكافحة الارهاب نجاح دائم إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار معالجة مشاربه ومحاربة الخطاب التحريضي المتطرف الذي يدفع ببعض الفئات الاكثر ضعفا والاقل مناعة الى قابلية تلقيه والتأثر به.

وبناء عليه، عملت الجزائر على تطوير برامج الارشاد الديني ومقررات تعليمية وتربوية وثقافية متعددة المجالات تروج المبادئ الاساسية للتسامح والسلم وحقوق الانسان.

ويجب التنويه في هذا المجال بتكاتف الجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني ومصالح الامن واعوان الدولة والهيئات الدينية والمواطنون على العموم في اطار تنسيقي وتشاوري من اجل عزل العناصر المتبقية من فلول الجماعات الارهابية واضعافها والحد من نشاطاتها المؤذية.

كما دأبت الجزائر على توطيد قيم الديمقراطية ودولة القانون وحماية الحريات العامة والمضي قدما في مسار الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية الشاملة وارساء دعائم التنمية والرقي الاجتماعي والحد من الفوارق.

ولسياسة الجزائر في مكافحة الارهاب العابر للاوطان بعد اقليمي يتمثل في التعاون الوطيد والمتعدد الاشكال مع دول منطقة الساحل الافريقي التي عرفت في السنوات الاخيرة، وبوتيرة اكبر خلال الشهور الماضية، تطورات وتحديات خطيرة متمثلة في توسيع رقعة نشاطات الجماعات الارهابية، وعلى وجه الخصوص ما يسمى بتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي.

وقد عملت الجزائر مع دول الميدان على تعزيز التعاون لمكافحة ظاهرة الارهاب في المنطقة، وتجسد ذلك في وضع آليات عملياتية وعقد مؤتمر مع الشركاء الدوليين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بالجزائر. وأكد هذا المؤتمر على المقاربة الشمولية والمتكاملة التي اعتمدتها دول الميدان والتي تقر بضرورة معالجة الاوضاع الامنية والتحديات السياسية في قالب يحترم سيادة الدول ووحدتها، مع فتح المجال واسعا امام الشراكة والتعاون في الميادين التنموية والاقتصادية والانسانية.

إن الانفلات الامني في المنطقة وتفاقم النشاطات الارهابية يرتبطان ايضا باستفحال ظاهرة تهريب الاسلحة والاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يدق مرة اخرى ناقوس الخطر، وأن يلفت الانتباه الى ضرورة مكافحة تمويل الارهاب بأكثر حزم وثبات، والى محاربة ظاهرة الاختطاف وحجز الرهائن والمساومة على تحريرهم لقاء دفع فدية. إذ اصبحت هذه الوسيلة تدر على الجماعات الارهابية اموالا طائلة تضاعف من قدراتهم الفتاكة.

وتعبر الجزائر عن ارتياحها لمستوى التعاون مع آليات الامم المتحدة ولجانها المتخصصة بمكافحة الارهاب، ونخص بالذكر هنا البرامج التكوينية التي تم اعدادها في الجزائر بالتنسيق مع منظمة الامم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الارهاب، ولجنة الجزاءات ضد القاعدة المنبثقة من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

من جهة اخرى، إن عضوية الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب تعد تأكيدا اضافيا لالتزامها الثابت بالمشاركة في أي مسعى جدي يعزز التعاون الدولي لمكافحة الارهاب. وكما تعلمون، تترأس الجزائر مناصفة مع كندا الاشراف على مجموعة العمل المعنية بتعزيز القدرات لمكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي، كما احتضنت الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الاجتماع التنسيقي الذي وافق على برنامج العمل وتخطيط النشاطات لهذه المجموعة.

وفي الختام، تأمل الجزائر أن يكون القرار الذي سيترتب على اعمالنا في هذه الجلسة لبنة اضافية وفعالة في مسعانا الجماعي لمكافحة الارهاب العابر للأوطان.

السيد سيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل الدائم لكندا على جهوده في تيسير المشاورات التي أدت إلى توافق الآراء على مشروع القرار (A/66/L.53) عن الاستعراض الثالث لاستراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما نقدر تقرير الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ الاستراتيجية (A/66/762). وتؤيد الجبل الأسود تمام التأييد بيان الاتحاد الأوروبي.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية معقدة لا تعرف حدوداً ولا تقتصر آثارها على أي بلد أو منطقة بالذات. والإرهاب يشكل تهديدا كبيرا ليس للسلام والأمن الدوليين فحسب، ولكن أيضا للمبادئ والمثل العليا للأمم المتحدة. وبما أنه يشكل تحديا عالمياً، فهو يقتضي حقاً مواجهة عالمية متكاملة ومنسقة تنسيقاً جيدا.

ولقد كان اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ بالاجماع (القرار ٢٨٨/٦٠) إنجازا مشهودا. فهو وفر أساسا للتصدي بشكل فعال وشامل للإرهاب على المستويات كافة. وتم تحقيق قدر كبير من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية منذ اعتمادها، ومن خلال الاستعراضات التي تجري مرة كل سنتين. وإن إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التي تضم الآن ٣١ كيانا؛ ومبادرة فرقة العمل، والعمل على مشروع المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب؛ وإنشاء مركز الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب ضمن فرقة العمل؛ وعقد حلقات عمل إقليمية، واعتماد أول خطة عمل إقليمية مشتركة على الاطلاق في آسيا الوسطى أمور تشكل جميعها تطورات هامة ومكاسب كبيرة ستسهم في مكافحة الإرهاب على نطاق واسع. والجبل الأسود ترحب أيضا بإنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يهدف إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وإزاء النتائج الملحوظة التي تحققت حتى الآن على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، يتعين القيام بما هو اكثر بكثير من اجل كفالة تنفيذ الاستراتيجية بكاملها. ويتعين علينا حشد جهودنا والتعاون على جميع الصعد وبين مختلف أصحاب المصلحة لدى الجمع بين مكونات الأمن، وسيادة القانون، والتنمية، وحقوق الإنسان بهدف ايجاد نهج أكثر توازناً ومتعدد الأوجه لجميع أركان الاستراتيجية، وردود أكثر فعالية لآفة الإرهاب.

والدور الفريد للأمم المتحدة، الذي يتعين أن يكون في طليعة تلك الجهود، أمر حيوي. ومن الضروري قيام تنسيق أوثق وأكثر تكاملاً داخل الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة

بغية زيادة فعاليتها إلى أقصى حد وتفادي ازدواجية المهام. وفي هذا الاتجاه، تؤيد الجبل الأسود تمام التأييد التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير، بما في ذلك تعيين منسق واحد في الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وتُبرز الاستراتيجية، إلى جانب مشروع القرار الثالث من مشاريع القرارات التي تعتمد مرة كل سنتين، حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. لذلك، بذل الجبل الأسود جهدا متضافرا واتخذ خطوات عديدة لبناء إطار تشريعي ومؤسسي كفيء لمنع الإرهاب ومكافحته.

وما برح الجبل الأسود مكرس بحزم للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب والتحديات المتصلة به. إن الجبل الأسود إذ تقر إقرار كاملا بأن الإجراءات الوطنية، بغض النظر عن مدى فعاليتها، لا يمكن لها أبدا أن تكون كافية، تعلق أهمية كبيرة على العمل والتعاون الفعال من خلال التدريب المشترك والهيئات العاملة ومشاريع العمل مع البلدان الأخرى في منطقتنا دون الإقليمية وفي المنطقة الأوسع ومع المنظمات والمبادرات ذات الصلة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل استئصال شأفة الإرهاب.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد تصميم بلدي وتأييده لمواصلة المساهمة بصورة بناءة في الجهود الدولية من أجل مكافحة الإرهاب وفي التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للاستراتيجية العالمية. ونأمل أن يسهم استعراض فترة السنتين الثالث مساهمة مجدية في زيادة تعزيز الزخم والتنفيذ الشامل للاستراتيجية.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): عندما اجتمعنا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بعد عقد من الزمن على هجمات ١١ يلول/سبتمر لتقييم جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب الدولي، كان واضحا حينئذ أن تلك الجهود قد أحرزت بالفعل بعض النجاح. وقد أُحرز تقدم في تعطيل وتفكيك شبكات الإرهاب الدولية وفي وضع سياسة قانونية متينة وإطار مؤسسي على الصعيدين الوطني والعالمي. ونفهم أن الأدوات اللازمة لمنع الإرهاب الدولي ومكافحته قد تطورت أيضا.

ومهما يكن من أمر، من الواضح أن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي، وما برحت الشبكات الإرهابية تطل برأسها وتتكيف مع الظروف المتغيرة والمتسمة بالتحدي. وفي حين أنه تم إضعاف القاعدة بدرجة كبيرة، فإن ظهور فروع إقليمية معينة، لا سيما في شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، لا يزال مبعث قلق كبير. فالشبكات الإرهابية تبرهن بدرجة عالية مدى تكيفها ومرونتها، وتتبع أساليب متغيرة، وتعتمد تكنولوجيات جديدة وتبحث عن موارد وأساليب جديدة للتمويل من أجل الإبقاء على عملياتها. وما برحت الهجمات الإرهابية في العالم مستمرة. وما من شيء يبعث على الرضا عن الذات.

إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي مضى عليها ست سنوات الآن، ما انفكت تمثل الإطار الرئيسي لمواجهة التحدي. ومناقشتنا هذا الأسبوع أكدت أن توافق الآراء العالمي حول الاستراتيجية وتصميمنا المشترك على دعم التنفيذ الفعال لها لم يتزحزح قيد أنملة. وسأتطرق إلى خمس نقاط محددة تتعلق بمشروع القرار (A/66/L.53) المعروض علينا.

أولا، خلال السنوات الثلاث الماضية، قطعنا خطوات واسعة في وضع إطار عمل الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاستراتيجية. ومن الواضح أن من مصلحتنا أن نكفل لأنشطة هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بأن تكون مدمجة جيدا وبصورة كاملة. لذلك، نرحب بمقصد الأمين العام ونؤيده لبلورة اقتراحه بشأن تعيين منسق في الأمم المتحدة لمكافحة

الإرهاب. ونحض الأمانة العامة على تقديم اقتراح مستكمل للدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن للتمكين من إبرام اتفاق نهائي في الوقت المناسب.

ثانيا، نرحب باعتراف مشروع القرار بالعمل التكميلي الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية والمنتديات الأخرى في دعم استراتيجية التنفيذ. ونيوزيلندا مشارك فاعل في العديد من تلك الجهود، بما في ذلك العمل في منتدى البلدان الجزرية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، وشراكتنا مع رابطة دول جنوب شرقي آسيا، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ حديثا. وفي الواقع أن ذلك المنتدى ينطوي على إمكانية أن يصبح قوة هامة متزايدة لجهود بناء القدرات الذي تقوم به الأمم المتحدة والمساعدة في حشد الموارد وتعزيز تقديم المساعدة في العديد من المناطق المتأثرة بالإرهاب. لذلك، نرحب بالدعوة من أجل زيادة التعاون والتنسيق بين هذه المنتديات والأمم المتحدة.

ثالثا، أظهرت السنتان الماضيتان أيضا الصلة الثابتة بين الإرهاب والمخاطر الأمنية الأخرى، بما في ذلك الجريمة عبر الوطنية، والصراع المسلح، وضعف الدول. وحيثما تلتئم تلك المخاطر، كما يحدث ذلك في أحيان كثيرة، تشكل تحديات خطيرة للأمن الوطني والدولي. لذلك، نحض الأمم المتحدة لدى استعراض فترة السنتين المقبل على إيلاء المزيد من الاهتمام لدمج أفضل وأنجع لردودنا على تلك التهديدات المترابطة في أحيان كثيرة.

رابعا، نكرر دعوة الدول الأخرى الممثلة هنا اليوم من أجل تنفيذ كامل ومتوازن وفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة من خلال الركائز الأربع. وفهمنا الجماعي أنه أُحرز تقدم كبير في السنوات القليلة الماضية في كيفية التصدي للظروف المفضية إلى الإرهاب واتخاذ التدابير اللازمة لمنع ومكافحة تفشي الإرهاب. ونشجع مرة أخرى على زيادة الجهود المتضافرة في ذلك الاتجاه لدى استعراض فترة السنتين المقبل.

نرحب أيضا بالخطوات الأخيرة المتخذة لضمان توخي الدقة والاستهداف الفعال في نظام جزاءات الأمم المتحدة المفروض على القاعدة وطالبان، لا سيما من خلال تعيين أمينة المظالم التابعة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ويحدث مكتب أمينة المظالم بالفعل أثرا إيجابيا وهاما على عمل اللجنة. بيد أن فعاليته تتوقف في نهاية المطاف على ما يلقاه من تعاون ودعم من لدن الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال تقديم المعلومات. إن نيوزيلندا من بين عدة بلدان توصلت إلى تفاهم مع مكتب أمينة المظالم فيما يتعلق بالمعايير التي يُنظر بموجبها في الطلبات الواردة من أجل الحصول على هذه المعلومات. ونحض الدول الأخرى على أن تحذو نفس الحذو.

أخيرا، تناشد نيوزيلندا الأمم المتحدة الاستمرار في عملها الحيوي المتمثل في تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في ميدان منع ومكافحة الإرهاب. فبناء القدرات جزء لا يتجزأ من الشراكة في التعاون الدولي الأساسي في مكافحة الإرهاب. ويسر نيوزيلندا أن تكون شريكة مع كيانات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة في عدد من تلك المبادرات، بما في ذلك في مجالات من قبيل منع تمويل الإرهاب عن طريق استخدام حاملي النقود وتعزيز العدالة الجنائية وقدرات إنفاذ القوانين والتعاون.

وإذ يعترف هذا الاستعراض بما تم إنجازه، يجب أن يكون أيضا بمثابة تذكير في الوقت المناسب جداً بالمهام والتحديات الكثيرة التي لا تزال أمامنا. وتلتزم نيوزيلندا بإداء دورها في الجهود الرامية إلى تعزيز صمودنا الجماعي، وبناء القدرات لدى جميع الدول على تعطيل الشبكات الإرهابية، ومنع الأعمال الإرهابية، وتقديم الجناة إلى العدالة.

إن مناقشتنا في الجمعية العامة، وهي الهيئة الأكثر عالمية في العالم، يجب أن ترسل قبل كل شيء إشارة قوية عن متانة وعزم توافق الآراء الدولي ضد الإرهاب. وعلى الذين يخططون ويرتكبون الاعمال الإرهابية أن يعرفوا أن المجتمع الدولي، ممثلا بالجمعية العامة، يقف بثبات لمقاومة جرائمهم ومنعها؛ وأن تمويلهم سيتم اعتراضه؛ وأن شبكاتهم سيجري تعطيلها وتدميرها؛ وأنهم سيلاحَقون ويلقَى القبض عليهم ويعاقَبون على هجماتهم ضد الأبرياء. وقبل كل شيء، يجب أن يعرفوا أنهم لن ينجحوا في مؤامراتهم الإرهابية، وأننا سنفعل مجتمعين كل ما هو ضروري لكفالة تحقيق هذه الغاية.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): سيادة السيد الرئيس، أرحب بعقد هذه الجلسة الهامة التي تتيح لنا إجراء استعراض إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. أرحب أيضا بتقرير الأمين العام الذي يجسد جهود الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الإستراتيجية.

إن بلادي، إذ تعرب عن إرتياحها للنتائج الإيجابية التي تم إحرازها حتى الآن في مجال تنفيذ هذه الإستراتيجية في إطار عمل الأمم المتحدة، أو على صعيد الجهود الوطنية والإقليمية، بوصفها إطارا للعمل الدولي الشامل في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، ترى أن التقدم في تنفيذ أركانها الأربعة لا يزال دون المستوى اللازم. فلا زلنا نشهد العديد من الظروف المفضية إلى أعمال الإرهاب، كالعدوان والاستخدام غير المشروع للقوة، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي تفعيل آلياته وجهوده من أجل معالجة واحتواء معظم هذه المسببات الرئيسية.

على الرغم من الجهود الناجحة التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن لمكافحة الإرهاب، ما زلنا نشهد عمليات إرهابية أكثر تطورا وخطورة، مما يتعين علينا تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لتعزيز تدابير المكافحة، ومنع تمويل الإرهاب بمختلف صوره وأشكاله، بما في ذلك تعزيز مكافحة القرصنة، وتهريب السلاح، والمخدرات والاتجار غير المشروع بهما، وأيضا تعزيز شتى سُبل التعاون والتنسيق الدولي في نشر المعلومات وتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الضالعين في أعمال الإرهاب.

أما فيما يتعلق بمسألة كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون، فنرى بأنه لا مندوحة من إعادة التأكيد على الالتزام الكامل بمبادئ الميثاق والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفي صدارتها تلك المتصلة بحقوق الإنسان في جميع تدابير مكافحة الإرهاب.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تنبذ وتدين بقوة جميع أشكال الإرهاب اتخذت مجموعة من التدابير الهادفة إلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، كان من بينها مواصلة تقييم وتطوير تشريعاتها وقوانينها التنظيمية وبرامج أجهزتها الوطنية لمكافحة الإرهاب وكبح تمويله. كما عززت من تدابير مكافحة غسيل الأموال، وجهود منع وملاحقة جميع الجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية، بمن فيها جرائم تهريب المخدرات والأسلحة الصغيرة، مكرسة لهذا الغرض كل إمكانياتها وخبراتها الوطنية المتاحة للتنسيق والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية المختصة بالمكافحة من أجل تعزيز الرقابة على العمليات المصرفية والحسابات والودائع الاستثمارية البنكية.

كذلك تقوم دولة الإمارات المتحدة حاليا باستكمال ترتيبات استضافتها لمقر مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف الذي أقرته فرقة العمل المعنية مكافحة التطرف العنيف المنبثق عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، تمهيدا لافتتاحه رسميا في مدينة أبو ظبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم بالتعاون مع المؤسسات العامة والخاصة، ليشكل أول ملتقى عالمي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني يهدف إلى تنسيق جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الساعية لمواجهة أعمال التطرف العنيف.

أخيرا، إننا إذ نتوق إلى توصل المجتمع الدولي لاتفاق قريب حول الاتفاقية الشاملة للإرهاب الدولي، نجدد موقفنا الداعي إلى عقد مؤتمر دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، يهدف إلى تعريف واضح للإرهاب والأسباب الجذرية لانتشاره، كما نطالب أيضا في هذا السياق بضرورة دعم خطة دولية لمساعدة ومساندة ضحايا الإرهاب، آملين أن تساهم مداولات هذا الاجتماع في تعزيز الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد الأحمد (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر والتقدير على تعزيتكم لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية وللعائلة المالكة بوفاة صاحب السمو الملكي، الأمير نايف بن عبد العزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، رحمه الله. ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نشيد بمجهودات سموه وإسهاماته في سبيل تحقيق الأمن والحفاظ عليه وكفاحه الطويل في مجال مكافحة الإرهاب، وسيذكره التاريخ لما بذله وقدمه لأجل دينه ووطنه وأمته.

يجب أن نؤمن بأن اجتماعات استعراض الاستراتيجية ليست مجرد إجراء روتيني نقوم به كل عامين، بل ضرورة في مواجهة آفة الإرهاب التي أثبتت خلال السنوات الماضية بأنها ظاهرة تتطور وتتغير بشكل دائم. لقد آن الوقت لنعترف بأن الإرهاب اليوم لا يقتصر على الإرهاب التقليدي الذي عرفناه في منظوماته وجماعاته ومصادر تمويله. لقد شاهدنا مؤخرا أفرادا ''متطرفين – ذاتيا'' يتصرفون في خلايا فردية بدون منظومات تساندهم. وإن محاربة الإرهاب على هذا المستوى تتطلب منا أن نتعمق في فهم الأسباب التي تدفع إلى التطرف وتبني العنف، وأن نبدأ في مواجهة تلك العوامل التي تؤدي إلى ذلك.

إننا نؤمن بأن تحقيق العدالة وإيفاء الحقوق من أهم وسائل القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب. والعدالة تقتضي منا أن نعترف بأن الإرهاب يمكن أن تمارسه دول ضد شعوبها، أو ضد أصحاب قضية عادلة. وأننا نرفض أن نقف مكممي الأفواه في مواجهة إرهاب مدروس، يُمارس ضد الشعب الفلسطيني، وأن نقبل باتهامات من الجلاد يتهم فيها المواطنين العُزل بممارسة الإرهاب. إننا نطالب بإنهاء الحصار غير المشروع المفروض على قطاع غزة الذي يضم أكثر من مليون وستمائة ألف مدني نصفهم من الأطفال،كما ورد في تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

إن بلادي ترى الحكمة في توصية معالي الأمين العام في تقريره رقم A/66/762، المتضمنة في الفقرتين ١٢٣ و ١٢٤. وهي توصية تعد برفع مستوى التنسيق بين جميع أجهزة وفرق الأمم المتحدة التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب. ولكننا نشدد على أهمية الحفاظ على جميع أدوار الأجهزة الحالية وألا يؤثر ذلك على التوازن، أو الشفافية، أو قنوات الاتصال بين هذه الكيانات والدول الأعضاء بالجمعية العامة. ولهذا نؤيد دراسة هذا المقترح بمزيد من التفصيل في الفترة القادمة.

أشكركم على استماعكم، وعلى الجهود الحثيثة التي بذلتموها لكي نصل إلى محصلة هذا اليوم، وأكرر تعهد بلادي ببذل كل ما في وسعها لتطبيق مبادئ هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي.

السيدة موبمبا (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أنوّه بالمساهمة الهائلة من كندا في تيسير مشروع القرار (A/66/L.53) عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي سيعتمد قريبا.

منذ آخر استعراض، خطت زامبيا خطوات كبيرة في تناول الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولدى تناول هذه الركائز، أنشأت زامبيا، من بين خطوات أخرى، البرامج الوطنية الأساسية لمواجهة المشاكل

التي تؤثر على تطوير التعليم، والخدمات الصحية، والزراعة، والإسكان، والحكم المحلي. كذلك أدخلت حكومة زامبيا مجموعة واسعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي والحماية، فضلا عن مسائل نوع الجنس وتنمية الشباب. وتشمل برامج التنمية التي تغطي تلك القطاعات تنمية الفنون، والثقافة، والرياضة، وأعمال الترويح.

وفي مجال الاقتصاد العام، تعمل الحكومة على مدار الساعة لتعزيز الإصلاحات العمالية والصناعية ومعالجة المسائل المتعلقة بالتخطيط المالي، بغية تنمية الأراضي والموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والتجارة والاعمال التجارية. وفي مجال التنمية المستدامة، ينظر بلدي في إدخال تحسينات في مضمار العلم والتكنولوجيا من أجل تطوير قطاعات الطاقة والتعدين و السياحة الإيكولوجية، مع الحفاظ على البيئة.

كذلك تعلم حكومة زامبيا حقيقة أن الحكم السيئ يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب. وفي هذا السياق، هناك إصلاحات في وسائط الإعلام، والخدمة العامة، والهيئة القضائية، والمجالين الدستوري والانتخابي. كما يجري تنفيذ تشريعات عامة لتعزيز الحكم الرشيد. في غضون ذلك، أنشأت الحكومة شراكة متبادلة مع القطاع الخاص والمنظمات المدنية، بما فيها المؤسسات الدينية، من أجل تعزيز الحوار بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل خطر الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل زامبيا مراقبة وتنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية التي وقعها بلدنا، وبخاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، ولاسيما النساء والأطفال، وتعزيز علاقات الصداقة والود مع جيران البلد وجميع البلدان الأجنبية.

وبالنسبة الى التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، تنشط زامبيا، بوصفها عضوا في فريق مكافحة غسل الأموال شرق وجنوب افريقيا، في اتخاذ خطوات للتصدي لمختلف التحديات التي يواجهها البلد في ما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته. وستواصل زامبيا تنفيذ سياسة خارجية تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب.

أما بشأن بناء القدرات، تعتزم زامبيا الاستمرار في زيادة قدرتها على التصدي للتهديدات الإرهابية بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ولعل الممثلين يلاحظون أيضا أن زامبيا قد أنشأت مركزا لجمع المعلومات المالية، وهي بصدد إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب.

وأخيراً، تحيط زامبيا علما، مع كل الموافقة، بالتوصية القاضية بتعيين منسق لمكافحة الإرهاب. إن ذلك سيضمن أن تكون استراتيجية الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته موضع إدارة وتنفيذ على نحو أكثر فعالية.

السيد بام (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريريه عن الاستراتيجية (A/66/762 و A/66/762/Add.1).

كذلك يؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل بنن باسم المجموعة الأفريقية.

إن الإرهاب يشكل اليوم واحداً من أخطر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ولا شك في أن هناك حاجة ماسة الى التصدي بفعالية لهذا التحدي من خلال اتخاذ تدابير متضافرة لمكافحة الإرهاب. وبغية التصدي لتهديد الإرهاب المتزايد في العالم، يتخذ المجتمع الدولي مختلف الخطوات الهامة صوب تطوير المواجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل لهذه الآفة. ونتيجة لذلك، اعتمدت الدول الأعضاء كافة في الأمم

المتحدة وبالإجماع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي توفر مواجهة شاملة للأعمال الإرهابية، وتتضمن خطة عمل محددة تقوم على أربع ركائز.

لا شك انه أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، ولكن حوادث الإرهاب التي لا تتناقص هي بمثابة تذكير متواصل بأن تنفيذ الاستراتيجية لم يسفر بعد عن النتائج المرجوة. لذلك، من الواضح أن هناك حاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ولمنع الإرهاب ومكافحته، وبناء قدرات الدولة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وكما نعلم جميعا، إن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتغيرة على الدوام من حيث دافعه، وآلياته للتمويل والدعم، وأساليبه الهجومية، واختياره للأهداف. فذلك يزيد من صعوبة مكافحة الإرهاب بفعالية. وينبغي أن نعترف بأن المستقبل غير مؤكد، وأنه لا يزال من الممكن استغلاله من قبل المتطرفين. ومع ذلك، إذا اتحدنا والتزمنا بمكافحة الإرهاب، فستتم كفالة السلام والأمن في العالم.

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء، ينبغي أن تواصل المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تأدية دور رئيسي تعزيزا للتعاون في مكافحة الإرهاب. والرد المشترك من جانب المجتمع الدولي يتعين أيضا أن يكون طويل الأجل ومتعدد الجوانب. وعليه أن يتصدى لمختلف الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ويجب أن يشمل الحوار والتفاهم والجهود الرامية إلى مكافحة مغريات الإرهاب.

إن أثيوبيا مقتنعة بأن التسامح والحوار بين الحضارات وتعزيز الحوار بين الأديان، وتعزيز التفاهم بين الثقافات من بين أهم العناصر للنهوض بالتعاون والنجاح في مكافحة الإرهاب. لذلك نرحب بسائر المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. وفي مجتمع متعولم، تشعر أثيوبيا بالقلق إزاء زيادة استخدام الإرهابيين لتكنولوجيات جديدة في مجالي المعلومات والاتصالات. إذ أن استغلال المجموعات الإرهابية لشبكات ''الانترنت'' لأغراض متعددة ليست بالأمر الجديد، ولكننا شهدنا مؤخرا إرهابيين يلجأون بصورة متزايدة إلى الشبكة العنكبوتية والقنوات التي تدعمهم للحصول على المال وجذب المجندين، ونقل المعلومات ونشر الدعاية. بيد أن رد المجتمع الدولي على هذا التحدي غير كاف.

تشدد أثيوبيا على أهمية زيادة التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة وعمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لكفالة التنسيق والتماسك الشامل في جهود مكافحة الإرهاب في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الحاجة إلى مواصلة تعزيز الشفافية وتحاشي الإزدواجية في عملها. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصية الأمين العام ومفادها أنه سيتم تعيين منسق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب.

لقد اتخذت أثيوبيا عددا من التدابير المتعلقة بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد صدقنا على عشرة صكوك للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب. وقد أقر البرلمان الأثيوبي أيضا قانون مكافحة الإرهاب وبُدء بتنفيذه بهدف توفير إطار قانوني شامل لمكافحة الإرهاب. وبفضل دعم فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، استضافت أثيوبيا أيضا حلقة العمل الإقليمية في أديس أبابا بشأن مكافحة الإرهاب.

ونقر بأن غسيل الأموال والتمويل الإرهابي يمثلان تحديات خطيرة للمجتمع الدولي بأسره. فمنع تمويل الإرهاب أمر حيوي لقمع الأعمال الإرهابية. وفي ذلك الصدد، أنشأنا وحدة استخبارات مالية تتبادل بنشاط المعلومات عن تدفق التمويل المشتبه به، بما في ذلك، التمويل الإرهابي. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن تعاون كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة جوهري للتنفيذ الكامل لالتزاماتنا الدولية لمكافحة تمويل

الإرهاب. كذلك عززت أثيوبيا تعاونها في تبادل المعلومات المتصلة بمنع ومكافحة الإرهاب، من خلال الاتفاقات الثنائية بشأن أفرقة العمل المشتركة، على سبيل المثال، وبشأن مكافحة الإرهاب على الصعيد الثنائي. وقد أبرمنا أيضا اتفاقات تتعلق بتسليم المتهمين وتبادل المساعدة القانونية مع بلدان في منطقتنا ومناطق أخرى.

إن التزام أثيوبيا قاطع بالعمل مع المنظمات الدولية من قبيل الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومع الهيئات الإقليمية التي هي عضو فيها، من قبيل الإتحاد الإفريقي والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تركز على تنفيذ الاستراتيجية في منطقتنا دون الإقليمية.

في الختام، أود أن أكرر التزام بلدي بمواصلة العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب لتهيئة بيئة دولية مناهضة للإرهاب.

السيد ندونغوستي (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود باسم بلدي أن أعرب عن تقدير أوغندا للجهود التي يقوم بها سعادة السفير غييرمو ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا والميسر لمشاورات الاستعراض الثالث الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن أوغندا ما برحت تواجه تحديات إرهابية مصدرها جيش الرب للمقاومة وتحالف القوى الديمقراطية ومجموعات الشباب وهي كلها مرتبطة بالقاعدة. وتحالف القوى الديمقراطية يقع مقره الآن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية شرع جديا في تجنيد وتدريب الشباب، بمن فيهم الأطفال الذين هم الآن جنود أطفال. بيد أنه منذ حادث الهجمات بالقنابل في كمبالا الذي وقع في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠، لم تُسجل حوادث أخرى. إن أوغندا إذ تبقي في الأذهان الخطر الذي تشكله تلك المجموعات الإرهابية وغيرها، تقر بالدور بالرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في عمليات مكافحة الإرهاب الدولي، وتؤيد تأييدا قويا التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ومنذ عام ١٩٩٨، اعتمدت حكومة أوغندا عدة تدابير على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية ترمي إلى منع ومكافحة الإرهاب المحلي والدولي. ويشمل ذلك النهج مزيجا من أدوات السياسة والتدابير المتاحة، فضلا عن التعاون على مختلف الصعد. وفي الكفاح ضد الإرهاب اعتمدت أوغندا التدابير التالية.

على الصعيد الدولي، ما برحنا نؤيد جميع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نعمل على تنفيذ تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد أقرت أوغندا بروتوكولات دولية بشأن مكافحة الإرهاب في المنطقة، وتعمل حاليا على تنفيذها. وأوغندا بوصفها عضوا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تعمل على تنفيذ خطة عمل السلطة من أجل منع ومكافحة الإرهاب وهي خطة اعتُمدت في كمبالا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. كذلك نساهم بنشاط في الجهود الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلم والأمن من خلال أُطر من قبيل جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي.

أما على الصعيد الوطني فقد أقرت أوغندا قانون مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٢ الذي يضع اطارا قانونيا يمكن فيه تنظيم جهود مكافحة الإرهاب. وبموجب القانون فإن أي شخص يشارك في مساعدة وتمويل أعمال تخطيطية للإرهاب

ويتستر عليها يرتكب جريمة تنطوي على عقوبة حدها الأقصى الإعدام. وينص أيضا الفرع الخامس من القسم الثاني من القانون على تبادل المساعدة القانونية وتسليم المتهمين.

لقد اتخذت أوغندا جميع التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب، ولا سيما بذل الجهود الرامية إلى الحيلولة دون استخدام أراضيها منطلقا للأعمال الإرهابية عبر الحدود والعمل بسرعة على تقديم الأشخاص أو الكيانات المشتركة في هذه الأعمال في أراضيها للعدالة، وثمة مثال على ذلك، ألا وهو محاكمة الأشخاص المتورطين في الهجمات التي وقعت في كمبالا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠ وقضى فيها ٧٨ شخصا أبرياء وأصيب أكثر من ٢٠٠ شخص بجروح.

في عام ٢٠٠٠، أصدرنا قانون العفو الذي ثبتت فعاليته حيث حفّز عددا من الإرهابيين على التخلي عن قضيتهم والاستسلام. وتم العفو عن معظم الذين انضموا إلى صفوف الحكومة من قوات التحالف الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة، وأعيد إدماجهم في المجتمع. وفي عام ٢٠٠٧، وضعت أوغندا استراتيجية لزيادة الوعي والحساسية العامّين من خلال برامج التثقيف الأمني والبرامج التدريبية التي قادتها الشرطة، حيث تم بموجب تلك البرامج إجراء فحص وتفتيش منتظم للمنشآت والمؤسسات الحيوية بغية زيادة التدابير الأمنية في المنشآت وتوعية أعضاء المجتمع. كذلك تتعاون القوات الأمنية تعاونا وثيقا مع سلطات الهجرة والجمارك لمنع الأشخاص المتورطين في أعمال غير شرعية من دخول البلاد.

وتعمل أوغندا أيضا على بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب من خلال اقتناء المعدات المتخصصة والتدريب. كما بدأت أوغندا بإصدار بطاقات الهوية الوطنية لجميع مواطنيها، حيث من المتوقع أن تقضي على الحالات الناجمة عن حيازة وثائق سفر غير قانونية.

ونؤكد من جديد دعمنا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونود أن ندلي بالتوصيات التالية.

أولاً، ينبغي أن يكون هناك في الوقت المناسب تبادل منتظم بين الدول للمعلومات المتعلقة بالإرهاب. ثانيا، ينبغي ايلاء الاولوية للتعاون الدولي المحسّن في مجال التحقيق والملاحقة القضائية بشأن القضايا المتعلقة بالإرهاب. ثالثاً، ينبغي تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستخبارات والتحقيق والملاحقة القضائية بشأن القضايا المتعلقة بالإرهاب، بما في ذلك تسليم كل الإرهابيين دون استثناء. رابعا، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرها. أخيراً، ينبغي تحسين التعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الرئيس على قيادته في تنظيم الاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن نشكر الممثل الدائم لكندا على جهوده في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار (A/66/L.53) المعني باستعراض تنفيذ الاستراتيجية. ويرحب وفدي أيضا بالتقريرين الشاملين من الأمين العام عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية (A/66/762 و A/66/762/Add.1).

منذ اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، تواصل الاستراتيجية توفير إطار إداري شامل وهام لأنشطة مكافحة الإرهاب. والاستعراض الذي يجري مرة كل سنتين يوفر فرصة لنا لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء كافة في تنفيذ الاستراتيجية. وفي حين أننا نجدد التزامنا بتعزيز التعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب، من الضروري ايضا مواصلة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والشبكات الإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي والدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب، يستمر هذا الخطر في تهديد العالم بمختلف أشكاله ومظاهره. إن هذا البلاء يصيب كل واحد منا – الكبير والصغير، القوي والضعيف. وما يبقى مبعثاً للقلق هو ظاهرة استمرار وجود مجموعات جاهزة ومتزايدة على الدوام من المتطوعين الراغبين في المشاركة في الإرهاب.

وفي هذا السياق، من المهم إبقاء التركيز على معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب. وفي رأينا، لن يكفي التركيز المنصب حاليا على الجوانب الأمنية، رغم ضرورته، للقضاء على الإرهاب أو مغرياته. لذلك، هناك حاجة الى التنفيذ الاكثر توازناً لركائز الاستراتيجية الأربع.

لقد خرجت سري لانكا مؤخرا من ٢٧ عاماً من الإرهاب. ففي عام ٢٠٠٩، إثر الحاق الهزيمة به، أنهينا حقبة مظلمة من ٢٧ عاماً من التفجيرات اليومية، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية وعمليات إطلاق النار التي لا نهاية لها، وسقوط آلاف القتلى، معظمهم من المدنيين – الرجال والنساء والأطفال. وتم تجنيد آلاف أطفال على ايدي الإرهابيين كمقاتلين.

اليوم لدينا سلام. وقد اعتمدت الحكومة سياسة العدالة التصالحية بغية مواجهة أي انحراف مستقبلي نحو الإرهاب. وبسبب شيوع السلام، يزدهر الاقتصاد وتزداد السياحة أضعافاً مضاعفة. واعتمدت الحكومة سياسة لمواجهة أسباب الإرهاب، وهي تتفق على نطاق واسع مع ما اعرب عنه رئيس الجمعية العامة. وتم تحديد التهميش الاقتصادي وانعدام الفرص كعاملين رئيسيين يجذبان الشباب إلى صفوف الإرهابيين.

ولقد جرى الآن توجيه التمويل على نطاق واسع الى المناطق المتضررة سابقا من الصراع في بلدي بغية إعادة بناء المدارس والمستشفيات والعيادات، واصلاح الاراضي الزراعية ومصائد الأسماك، وإعادة بناء الطرق، وتوصيل الكهرباء والمياه من جديد، وغير ذلك. وانتعش اقتصاد تلك المناطق نتيجة لذلك في العام الماضي، وبلغت نسبة النمو حوالى ٢٢ في المائة، مقارنة بمتوسط النمو الوطني البالغ ٨,٢ في المائة.

كما ادركت الحكومة أن احتجاز المقاتلين لأجل طويل سيأتي بنتائج عكسية. ففي نهاية الصراع عام ٢٠٠٩، استسلم لقوات الأمن أكثر من ٧٠٠ ١١ مقاتل ارهابي. وقررت الحكومة، ادراكا منها أن معظمهم كانوا ضحايا بدلاً من مبادرين الى الصراع الإرهابي، إعادة تأهيل المقاتلين السابقين وارسالهم الى ديارهم، تمشيا مع سياسة العدالة التصالحية. وبذلك، تم الادراك أيضا أن احتجاز المقاتلين السابقين إلى أجل غير مسمى لن يؤدي إلاّ الى التشجيع على المزيد من مشاعر الغضب والمرارة. وقد تم ذلك على الرغم من استعادة الأسلحة المدفونة على أساس منتظم. وجرت اعادة تأهيل قرابة ٦٠٠ من الجنود الأطفال الذين اعتقلتهم قوات الأمن، واعيدوا إلى أسرهم أو الأسر الممتدة.

وتوفرت لكل هؤلاء الأشخاص الفرصة لاستئناف تعليمهم، والحصول على التدريب التقني أو تطوير المهارات في مجالي الزراعة ومصائد الأسماك، بحيث يتمكنون من العودة إلى المجتمع العادي وهم يمتلكون المهارات التي يمكن أن توفر لهم سبل العيش. والنهج الذي نتبعه لتضميد الجراح يبرز قيمنا الخاصة. والنهج الذي نتبعه هو نهج الترميم وإعادة التأهيل.

وقد انجذب شبابنا ايضا للإرهاب كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وكوسيلة لتعبير الشباب عن أنفسهم. ومن العناصر الرئيسية التلاعب السهل بوسائط الإعلام من جانب الجماعات الإرهابية، والقادة الكاريزميون ونهجهم المتصلب، واستغلال السياسيين الجشعين لمشاعر استياء الشباب، والتسامح والاستيعاب اللذان يبديهما بعض العناصر

الدولية المؤثرة تجاه أهداف الإرهابيين. ونحن بحاجة الى أن نكون على علم اكيد بالعواقب التي تنجم عن رعاية النمور.

وأحد الشواغل الرئيسية للحكومة هو استمرار وجود المؤيدين للإرهابيين في بعض البلدان الغربية، ولا سيما العناصر التي قامت مرة بتمويل الجماعات الإرهابية وتجنيد الأطفال وحملات التفجير الانتحاري. فتلك الجماعات تواصل جمع الأموال والتحريض ضد الحكومة وشعب سري لانكا. والرسالة التي ينقلها هذا التسامح إلى المجموعات الإرهابية الأخرى هي رسالة أمل.

إن سري لانكا دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب. واصدرت سري لانكا أيضا تشريعات قوية بغية تفعيل الصكوك الدولية. وقد تم توقيع عدد من الاتفاقات لتبادل المساعدة القانونية على الصعيدين الثنائي والإقليمي. ونحن عضو في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال، وفي مجموعة إيغمونت. وفي عام ١٩٨٨، صدقنا على الاتفاقية الاقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب، واتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة ذات الصلة.

وسري لانكا طرف في المعاهدات الرئيسية السبع لحقوق الإنسان، وهي ملتزمة بالتمسك بالمبادئ والقيم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وتقوم مديرية حقوق الإنسان والقانون الإنساني في جيش سري لانكا، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتوفير التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لموظفي الخدمات. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويمكن للجنة البحث في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحقوق والتحقيق فيها بغية كفالة الامتثال لأحكام الحقوق الأساسية الواردة في دستورنا.

ويؤيد وفدي الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق العام وتفادي ازدواجية الجهود في مكافحة الإرهاب. وفي حين نرحب باقتراح الأمين العام بإنشاء منصب منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، نأمل أيضا ألاّ يؤثر هذا المنصب على الولايات القائمة لأجهزة الأمم المتحدة ودور الجمعية العامة في مكافحة الإرهاب. نعتقد أيضا أن إبرام الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب في وقت مبكر سييسر أيضا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وما فتئت سري لانكا ملتزمة بتنفيذ الاستراتيجية ودعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. كذلك نحن على استعداد للمساهمة في جهود مكافحة الإرهاب من خلال اقتسام الخبرة الفنية وأفضل الممارسات في تقديم الخدمات الجوهرية وغير ذلك من العبر المستقاة.

السيد سرير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم وأشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة السفير غييرمو ريشنسكي الممثل الدائم لكندا، على ترؤسه بنجاح المشاورات بشأن الاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن ملديف لا تعتقد أن أي حادث إرهابي قد يقتصر على منطقة محلية. ولا نعتقد أن أي عمل إرهابي يمكن اعتباره قضية وطنية خالصة. إننا نرى هذه الآفة بجميع أشكالها ومظاهرها، وفي كل بقاع العالم تطل برأسها القبيح علينا، وما برحت على الدوام مسألة تبعث على القلق الدولي. فالإرهاب مدان عالميا ونتصدى له من خلال استراتيجية منسقة عالميا. بتلك الروح يشيد وفدي بالعمل الذي تم القيام به للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار (A/66/L.53). ونؤيد تقريري الأمين العام (A/66/762 و A/66/762/Add.1)، وفرقة العمل

المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة.

إن جمهورية ملديف ملتزمة التزاما قويا بمكافحة جميع الأعمال الإرهابية، ويسرها أن مشروع القرار يأخذ في الحسبان ضرورة اتباع نهج متوازن وشامل ومنتظم للتصدي للإرهاب العالمي. وملديف طرف في ١٢ من ١٣ معاهدة دولية بشأن مكافحة الإرهاب، وطرف في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وفي الاتفاقية الإقليمية بشأن قمع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي. وملديف بوصفها طرفا في تلك الالتزامات الدولية تؤكد مجددا التزامها بالكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون.

وتشيد ملديف بحكومة المملكة العربية السعودية على مبادرتها في العام الماضي بإنشاء مركز الأمم لمكافحة الإرهاب، وتتطلع قدما إلى المزيد من التواصل مع المركز.

ومن الجدير بالذكر أن مكافحة الإرهاب تتطلب نهجا شاملا تركز فيه الدول على الوعي والوقاية بدلا من الاقتصار على العقوبة. إن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي تمثل صوت مجتمع الدول، تأخذ في الحسبان هذه الفرضية الأساسية.

أما فيما يتعلق بتوصيات الأمين العام، فتؤيد ملديف تعيين منسق في الأمم المتحدة معني بمكافحة الإرهاب ووضع خطط وطنية وإقليمية لتنفيذ الاستراتيجية. ونرغب بشدة أن تكون تلك التوصيات عملية بطريقة تشجع على مزيد من التعاون الإقليمي.

إن ملديف بوصفها دولة جزرية تقع في وسط المحيط الهادئ تواجه آفة القرصنة البحرية. في الماضي القريب ظهرت زيادة مفاجئة في الحوادث التي تواجهها البلد. ومما يبعث على السرور في ذلك الصدد أن نلاحظ أن القمة السابعة عشرة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي انعقدت في شرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جزر الملديف، قررت الشروع في العمل نحو مكافحة القرصنة البحرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

إن ملديف على مر التاريخ ما برحت حذرة من الأيديولوجيات التي تولد الإرهاب ومن ثم تبذر الكراهية وتذكي العنف. وبغض النظر عن شرعية المظلمة، فإن استخدام العنف لتأييد تلك الأيديولوجية السياسية أو الدينية أو غيرها لا يمكن تعريفه بشيء أقل من الإرهاب.

لقد وضعت حكومة ملديف الوقاية من العنف على رأس برنامجها. وقد تمكنت وكالات إنفاذ القانون لديها من التنسيق لاجتثاث العنف. ومن الحتمي تقاسم المعلومات الاستخبارية على الصعيدين المحلي والدولي ليكون هناك جهد منسق لمكافحة الإرهاب.

في عام ٢٠٠٨ أقر البلد دستورا حرا حيث تم في ظله الفصل بين السلطات وإقامة مؤسسات مستقلة للحكم الديمقراطي. وبغية تمكين الأجيال الحاضرة والمقبلة من أبناء ملديف من فهم أفضل للحقوق والمسؤوليات الأساسية المتجسدة في الدستور الجديد، شرعت حكومة ملديف مؤخرا في برنامج يدمج التعليم المدني في المناهج المدرسية في البلد. أما مراحل التعليم الثانوي، فقد أيدت أيضا الحكومة إجراء دراسة متعددة التخصصات للعقيدة ترمي إلى تشجيع الوحدة والتقدم والأمل لتبديد أي إشارة على الكراهية والفرقة.

من خلال التصدى لتلك الكراهية نعمل على تغيير السرد المتطرف، ومن خلال التعليم نقلل من حدة ذلك، ومن خلال المعايير الديمقراطية نقيم العدالة. إن الحكومة بوصفها جزءا من برنامج تعزيز المؤسسات والدوائر المستقلة للحكم الديمقراطي في ملديف، تيسر برنامجا يُعنى بإصلاح قطاع العدالة ودمج حقوق الإنسان والمثل الديمقراطية في النظام القضائي لعل

ذلك الفرع من الحكم يفي على نحو أفضل بالتزاماته بموجب الدستور الجديد. وبرنامج الإصلاح ذاك، بالاقتران مع القوانين المحدثة المتعلقة بالعنف وصدور مجموعة القوانين الجزائية سيعطي هيكلا للنظام القضائي ويكفل تطبيق أقوى تدابير العدالة الجنائية، وفي الوقت نفسه يوفر الحماية لحقوق الإنسان الأساسية لجميع أبناء ملديف والحفاظ على سيادة القانون.

كذلك ينبغي الأخذ في الحسبان التفاوت الاقتصادي والاستبعاد لأنهما من بين الأسباب الرئيسية للإرهاب. إن ملديف بوصفها دولة ذات اقتصاد صغير وضعيف أمام الصدمات الداخلية والخارجية، تدرك دائما إمكانية حدوث تطرف في صفوف الفئات المحرومة. لذلك قررت ملديف إبقاء اهتمامها منصبا على التنمية بوصفها وسيلة لمكافحة الإرهاب.

إن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل تهديدا للكرامة الإنسانية. ونحن مجتمع الدول، علينا أن نكون مصممين في ردنا الشامل عليه. وتعتقد ملديف أن الأمم المتحدة ما برحت المنظمة الوحيدة التي بوسعها أن تتصدى بصورة شاملة لهذا التحدي العالمي، ولذلك تتعهد ملديف بتقديم دعمها القاطع للوفاء بكل ركيزة من ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد آليا (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود، بادئ ذي بدء، نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وبالأصالة عن دولتي أن أعرب عن ارتياحي التام لعقد الاستعراض الثالث ولرؤيتكم ترؤسون اجتماعنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير المجموعة الأفريقية للجهود الدؤوبة والمستمرة التي يبذلها السفير غييرمو ريشنسكي، الممثل الدائم لكندا الذي عمل بوصفه ميسرا للاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي يجري كل سنتين. وتود المجموعة أيضا أن تثني عليه لما قام به من مشاورات مكثفة عقدت في سياق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار الاستعراض الثالث (A/66/L.53).

إن الإرهاب يشكل تهديدا جسيما للأمن الجماعي. وإن الهجمات الإرهابية التي زرعت بذور المحنة والخراب في أرجاء القارات، وفي القارة الأفريقية بشكل خاص، تحملنا جميعا على حتمية وإلحاحية توحيد جهودنا وتنسيق عملنا لدحر ذلك الخطر.

وتكرر أفريقيا إدانتها التامة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وهي ترفض بقوة أي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو جنسية، وتعتقد أن أولئك الذين عقدوا العزم على ابتكار مثل هذه العلاقات السخيفة تماما يقعون في أيدي الإرهابيين الذين لا يمكن تبرير اعمالهم على الاطلاق. واستمرار هذه الظاهرة البشعة، التي تظهر في أشكال لم تكن متصورة ونسب لا حصر لها، يقتضي بأن تتعاون جميع الدول تعاونا وثيقا وتعمل عملا حثيثا في نضال عديم الرحمة من أجل القضاء عليها.

ولا يمكن لأحد أن يتجاهل وجود الإرهاب. فهو يطل برأسه على نحو قاسٍ أكثر من أي وقت مضى منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الخسيسة، ولا يزال يلحق الضرر بأفريقيا، لا سيما نيجيريا. وليس هناك دافع أو سبب يمكن أن يبرر الإرهاب، وهو ظاهرة غير منطقية تماما بأفعاله الخسيسة بقدر ما هي مخزية. ويجب على المجتمع الدولي ألاّ يدخر أي جهد لإيجاد السبل التي تخرج الإرهابيين من اوكارهم، سواء في جبال أفغانستان أو الكثبان الرملية في الصحراء والساحل، وتقديمهم الى العدالة بغية منعهم من إيذاء البشر وانقاذهم من مخططاتهم الفتاكة.

وتؤيد أفريقيا دون تحفظ الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة هذه الآفة من خلال إنشائها في عام ٢٠٠٦ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي نستعرضها حاليا

للمرة الثالثة، بغية معرفة مدى ما أنجزناه ودراسة أفضل الاحتمالات لمكافحته الفعالة في المستقبل. وتقرير الأمين العام (A/66/762)، الذي يوجز جهود الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية على مدى العامين الماضيين، يوفر البيانات الأساسية التي نحتاجها لقياس ما تم إنجازه حتى الآن، وتحديد ما الذي ينبغي القيام به في المستقبل ضد الإرهاب.

وتثني المجموعة الأفريقية على الاهتمام الذي يولى لتعزيز الأركان الأربعة للاستراتيجية، لا سيما تلك التي تهدف إلى القضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، فضلا عن تلك المتعلقة بمنع الصراعات وتسويتها، وتقديم المساعدة الى ضحايا الإرهاب، والتنمية والتكامل الاجتماعي، والحوار، والتفاهم، ومكافحة مغريات الإرهاب، فضلا عن التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات الدول في مجالي منع الإرهاب ومكافحته، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وتحيط المجموعة الأفريقية علما بالتقرير، وتعتقد أن كل شيء يجب تنفيذه لمنع الإرهابيين من تنظيم خططهم وتنفيذها. وفي هذا الصدد، ترى المجموعة أنه من المحتم اتخاذ خطوات على الصعيد العالمي لمكافحة استخدام الجماعات الإرهابية لوسائل الاتصال الحديثة، وبخاصة مواقع الإنترنت، التي تعمل من خلالها على تنسيق أنشطتها الإجرامية في التجنيد والدعاية ونشر الكلمة حيال أعمالها الخسيسة. ونود أيضا أن نشدد على أهمية تكثيف الجهود لمكافحة تمويل الإرهاب في جميع أشكاله، لا سيما دفع الفدى التي يطالَب بها عندما يتم أخذ الرهائن. وهذا الأسلوب المثير للاشمئزاز والسخرية مصدر هام لتمويل الإرهاب. وتؤكد المجموعة على ضرورة تنفيذ الأحكام المتعلقة بدفع الفدى، الواردة في القرار ٦٥/٣٤، المقدّم بمبادرة من الجزائر وفقا للقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي.

والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، المنشأ في إطار الاتحاد الأفريقي، هو أحد الاسهامات الخاصة لأفريقيا في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب. وجدير بالذكر أيضا أنه تم وضع قانون إطاري أفريقي ضد الإرهاب، وهو يعد حاليا كجزء من أنشطة المركز.

وتثني المجموعة الأفريقية على اقتراح الأمين العام بتعيين منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على رأس فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب، وتقديم المشورة في هذا المجال. في غضون ذلك، نود أن نرى المزيد من التعاون المكثف بين الدول من خلال الصكوك القانونية القائمة على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، التي وقعها في نيويورك عدد من البلدان الأفريقية بمبادرة من المغرب. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة الأفريقية بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بتعاون من المملكة العربية السعودية، وتود أن تشيد إشادة مستحقة بهذا البلد على المبادرة الممتازة، فالمركز خطوة إلى الأمام في البحث عن السبل والوسائل لاتباع نهج فعال ومنسق لمكافحة خطر الإرهاب. واطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، في نيويورك بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، هو أيضا وسيلة إضافية جديرة بالثناء للاستمرار في تضييق الخناق حول الإرهاب.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ولا يسعني أن اختتم كلامي دون تكرار التأكيد على الأهمية التي توليها المجموعة الأفريقية لوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية عامة بشأن الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود مناشدة جميع الدول أن تتعاون في البحث عن الحلول الوسط الضرورية لاعتماد النص النهائي الذي يمكّننا من تركيز إجراءاتنا على مكافحة الإرهاب في إطار قانوني واحد، وفي نفس الوقت ملء الفجوات في المؤسسات القائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٤٤/٤، المؤرخ ١٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن مجلس أوروبا.

السيد كودجيكوف (مجلس أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أكرر، على غرار العديد من المتكلمين الذين سبقوني، الأهمية التي يوليها مجلس أوروبا لوجود إطار واحد ومتماسك ومقبول عالمياً للتضامن وأعمال مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. فاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إنجاز بارز، ويجب الحفاظ عليها، والترويج لها، وقبل كل شيء، وضعها موضع التنفيذ.

إن مجلس أوروبا هو أقدم منظمة إقليمية في عموم أوروبا. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان آباؤنا المؤسسون يحلمون بأوروبا ذات الأمم التي تتشاطر الرأي والقيم نفسها — احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون– أوروبا التي لن تعيش ابداً مرة أخرى ما ينتج عن الحرب من رعب ودمار. في الواقع، إن تفهم تلك القيم الأساسية واحترامها على نحو مشترك هما شرط مسبق وقاعدة صلبة على حد سواء لمواجهة الأوضاع التي تفضي إلى الرعب والدمار اللذين يجلبهما الإرهاب. ومن وجهة النظر هذه، إن كل ما قام به مجلس أوروبا لأكثر من ٦٠ عاما قد ساهم في الحد من الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ومع ذلك، أظهرت الأحداث أن أوروبا ليست محصنة ضد تهديد الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب المحلي.

لذلك، هناك حاجة إلى تدابير جديدة تقيم توازنا عادلا بين حماية حقوق الإنسان للفرد وحماية المجتمع من الإرهاب. ويهتم مجلس أوروبا، بوصفه منظمة لسيادة القانون، اهتماما وثيقا بتعزيز الإجراءات القانونية لمنع الإرهاب ومكافحته. فقد قمنا بتطوير المعايير والاجراءات المقبولة على نطاق واسع لتبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة. وفي هذا الصدد، لا بد أن أذكر معاهدات مجلس أوروبا للمساعدة القانونية المتبادلة والاتفاقية بشأن الجرائم الالكترونية، التي اخذت تصبح مرجعية عالمية بشكل متزايد.

وقد تمثلت أهم خطوة تم القيام بها منذ الاستعراض الثاني الذي يجري كل سنتين في متابعة اتفاقية مجلس أوروبا لعام ٢٠٠٥ بشأن منع الإرهاب، وهو صك إقليمي مهم وملزم قانونا. وفي هذا العام، جرى لأول مرة تفعيل آلية الرصد التابعة للاتفاقية. وستركز الجولة الأولى للرصد على تنفيذ الأحكام التي ترمي إلى مكافحة التجنيد لأغراض الإرهاب.

إن الهيئة الأساسية لعملنا في مكافحة الإرهاب، أي لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب في مجلس أوروبا، مسؤولة عن تحديد الفجوات في القانون الدولي واتخاذ الإجراءات ضد الإرهاب واقتراح الحلول. إنها تعمل الآن على التنسيق الوطني لاستخدام تقنيات التحقيق الخاصة، حيث لدينا توصية تتعلق بالقوانين غير الملزمة وبالنُهج التشريعية لتجريم الأعمال التحضيرية التي يقوم بها الإرهابيون بمفردهم.

ونعتقد اعتقادا قويا أن التصدي للأحوال المفضية إلى تفشي الإرهاب وتعزيز تنفيذ الصكوك الدولية والإجراءات القانونية لمنع ومكافحة الإرهاب مع العمل في الوقت نفسه على مراعاة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يجب أن يسيرا يدا بيد مع بناء القدرات في جميع المؤسسات الوطنية المشتركة في مكافحة التهديد الإرهابي. إن وضع طرائق للتدريب المتخصص، وتبادل الممارسات الجيدة وفتح ودمج قنوات الاتصال بين الممارسين، كلها عوامل سوف تساعد في كبح الخطر وتقديم الإرهابيين إلى العدالة.

ما برح مجلس أوروبا نشطا في مجالات حماية الأقليات ومكافحة التعصب والعنصرية والاستبعاد الاجتماعي. إن الورقة البيضاء التي قدمناها بشأن الحوار بين الثقافات وتم إعدادها بالتشاور مع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول،

توفر مجموعة من المبادئ التوجيهية لمشاريع من قبيل برامج المدن المتعددة الثقافات، حيث تمت بنجاح تجربة نموذج لدمج المهاجر والأقلية على الصعيد المحلي ارتكازا على بناء مجتمع متعدد الثقافات.

وتشارك منظمتنا في حوار مفتوح مع ممثلي الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بشأن كيفية حماية الحريات والخصوصيات والأمن وسلامة الإنترنت. ومن خلال مبادرة إدارة الانترنت نريد أن يكون الانترنت مجالا للحرية والعدالة والديمقراطية وليس أداة لنشر التطرف والإرهاب.

إن مجلس أوروبا منخرط بقوة في مساعدة ضحايا الإرهاب من خلال عدة اتفاقات ذات صلة، ومجموعة من القرارات والتوصيات المتعلقة بقونين غير ملزمة. كذلك ندرك تماما زيادة الحاجة إلى سرد مقنع لمكافحة الإرهاب.

من واجب المنظمات الإقليمية المساهمة في التنفيذ المستدام لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إن مجلس بفضل القدرة المعيارية لآليات رصد اتفاقياته وجهود المساعدة التقنية التي نقوم بها، سيواصل العمل بوصفه قوة لتعزيز أثر الاستراتيجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد فُشته (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): أنها المرة الثالثة التي تُعطى فيها الفرصة اليوم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعرض أنشطتها في دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في هذا المنتدى. إن الدعوة إلى المشاركة في هذا الاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين، يمثل تذكيرا مؤداه أن لدى المنظمات الإقليمية دورا محدد جدا وولاية موضع ترحيب في مساعدة الدول الأعضاء فيها على توليد الإرادة السياسية، وزيادة الوعي وبناء القدرات في تنفيذ الاستراتيجية. وتدرك المنظمة تلك المسؤولية المتسمة بالتحدي، والنقطة الرئيسة الأولى هي أن إدارة المخاطر عبر الوطنية لدينا والتي تم استحداثها مؤخرا تمكن المنظمة من أن تكون أقرب شريك للجمعية في تطوير ودمج استراتيجيات الأمم المتحدة بصورة فعالة فيما بين الدول المشاركة في المنظمة والبالغ عددها ٥٦ دولة و ١٢ شريكا للتعاون.

إن إدارة المخاطر عبر الوطنية تجمع بين الخبرة الفنية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مكافحة الإرهاب والشرطة وأمن الحدود وأمن الانترنت، والمجالات الأخرى التي قد تبرز في المستقبل. ولا تزال المنظمة تدعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتعمل بصورة وثيقة مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لكفالة تنفيذ الاستراتيجية. والأهداف الرئيسية للمنظمة في مجال مكافحة الإرهاب تمتثل امتثالا كاملا للاستراتيجية، وبذلك تجعل المنظمة مؤازرا فعالا وميسرا إقليميا لتنفيذ الجهود العالمية ذات الصلة. وأود أن أربط ذلك بالمؤسسة الشريكة لدي والتي تركز على البعد الإنساني.

إن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يؤيد تنفيذ الركيزة الرابعة للاستراتيجية، ألا وهي ”التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب“. ويساعد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدول المشتركة في المنظمة على بلورة وتنفيذ شكاوى حقوق الإنسان المتعلقة بسياسات مكافحة الإرهاب. كذلك يقوم المكتب بإسداء المشورة والتحليل بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، ويقدم المساعدة عند الطلب للدول المشاركة في المنظمة وذلك

في صياغة التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتعزيز القائم منها انسجاما مع المعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان. وتقر المنظمة بأن الأمن يتجاوز القضايا السياسية – العسكرية ويشمل على نحو كامل أمن الكائن البشري. إن النهج المتعدد الأبعاد الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نحو الأمن لا يقتضي توازنا في الحرية والأمن ولا يوحي بأنه يجب التضحية بالأمن أو الجوانب المتعلقة به لتحقيق الأمن. بل على النقيض من ذلك تعتبر المنظمة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون جزءا لا يتجزأ من الأمن. ففي نهاية المطاف لن يكتب له النجاح لمكافحة الإرهاب والتغلب عليه إن لم تكن الوسائل اللازمة لذلك متماشية مع حقوق الإنسان.

لقد تعهدت الدول المشاركة في المنظمة بأن تحترم احتراما كاملا القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان بينما تعمل على منع الإرهاب ومكافحته. وقد أكدت من جديد، في عدة مناسبات، أن الكفاح ضد الإرهاب ليس حربا على الأديان أو الشعوب وأن عمل مكافحة الإرهاب لا يستهدف أي دين أو أمة أو شعب. وتقر أيضا بالدور الحيوي الذي يقوم به المجتمع المدني في جهود مكافحة الإرهاب وملتزمة بالتضامن مع ضحايا الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإن الهياكل الأخرى التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجانب الاقتصادي، من قبيل مكتب المنسق للأنشطة الاقتصادية والبيئية التابع للمنظمة هياكل فعالة أيضا في مجالات كبح غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ممثل المنظمة المعني بحرية وسائط الإعلام يقوم برصد التشريعات المتعلقة بمنع إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إرهابية وذلك لضمان انسجامها مع حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات.

أخيرا، أود أن أشيد بعمل ١٦ بعثة ميدانية تابعة للمنظمة، التي كما نقول، بمثابة العين الساهرة لها. وأن من أوكل إليهم القيام بذلك يقدمون مساعدة إلى البلدان المضيفة مصممة لمكافحة الإرهاب.

أود أن أسوق مثالا حديثا على النقاط السابقة. لقد دُعيت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى المشاركة، وقد شاركت بهمة في العملية المفضية إلى التنمية واعتماد خطة عمل مشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، التي اعتمدها الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. إن مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد لدى المنظمة يمكّنها من التصدي للتهديدات عبر الوطنية بطريقة صحيحة وشاملة بهدف ترجمة الالتزامات السياسية إلى عمل فعال ومستدام. أما نقطتي الثانية فهي أن الـ ١٦ بعثة ميدانية لدينا يمكنها أن تعول على الأصول التي ذكرتها وعلى الأمم المتحدة والبرامج الأخرى لكي يضع الشركاء الملتزمون بتقديم الموارد برنامج للمتابعة المستدامة.

وإذ أعود إلى التركيز الرئيسي في جلسة اليوم، أي مكافحة الإرهاب في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود أن أقول أننا بشكل عام نشارك بهمة في كل ركيزة من الركائز الأربع الواردة في الاستراتيجية. وتعمل أمانة المنظمة ومؤسساتها وعملياتها الميدانية على تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأود أن أدلي للجمعية ببعض الأمثلة.

باعتبارنا نتولى الريادة فيما يتعلق بمسائل مكافحة الإرهاب في إدارة التهديدات عبر الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نمثل مركز تنسيق أنشطة المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب. ونقدم للدول المشاركة وشركائنا من أجل التعاون مجموعة واسعة من أوجه المساعدة لمكافحة الإرهاب، وذلك ضمن إطار جهودنا للدفع بجدول الأعمال العالمي في مجال مكافحة الإرهاب. أولا، تعزيز الإطار الدولي يمكن أن يعتبر قصة نجاح حقيقية في ذلك الصدد. إن ٥٢ دولة

من الدول المشاركة الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا البالغ عددها ٥٦ دولة قد أصبحت الآن أطرافا في جميع صكوك مكافحة الإرهاب العالمية الاثنى عشر التي كانت سارية في عام ٢٠٠١. وهذا يعني أن معدل التصديق يبلغ ٩٦ في المائة. وإذا أضفنا الصكوك الأربعة الجديدة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٥، سيصل معدل التصديق/التوقيع على صكوك مكافحة الإرهاب العالمية الستة عشر إلى ٨٤ في المائة. ومن بين الصكوك الأربعة، صادقت ٣٥ دولة مشاركة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي مؤخرا. وقد أرست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا علاقات تعاون فعالة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة – المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب و وكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – لتعزيز ذلك الإطار القانوني الدولي. وأعلم أن العديد من أعضاء الجمعية سيحضرون الحدث الموازي الذي سينظم بعد ظهر اليوم.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وعي بأن منع الناس من اللجوء إلى العنف أمر يكتسي أهمية استراتيجية للتخفيف من حدة التهديد المتمثل في الإرهاب إلى أقصى حد ممكن. وتعزز المنظمة نهجا متعدد الأبعاد بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة بغية التصدي للتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. كما تيسر المنظمة تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ونركز على مسائل محددة مثل دور المجتمع المدني في مواجهة التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب، والمسائل الجنسانية في سياق منع الإرهاب، و الخفارة المجتمعية ومنع الإرهاب. وحتى الآن، نظمنا تسعة اجتماعات للخبراء على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية عالجت تلك المسائل الفريدة بالاستفادة مما للمنظمة من خبرة متعددة الأبعاد وعلاقات واسعة النطاق. كما نعد حاليا، بالتعاون مع مكتبنا المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، دليلا لتزويد واضعي السياسات العامة، وكبار مسؤولي الشرطة وقادة المجتمعات المحلية بالتوجيهات بشأن كيفية تعزيز الخفارة المجتمعية في إطار نهج فعال لمكافحة الإرهاب يتسم بتعدد أبعاده واستجابته لمتطلبات حماية حقوق الإنسان.

ونحن فخورون على نحو خاص لأن المنظمة كانت فعالة للغاية فيما يتعلق بالأهمية المتزايدة للإنترنت، الذي يشكل مجالا تعالجه أيضا استراتيجية الأمم المتحدة. ويمكن للإنترنت أن يكون وسيلة استراتيجية رئيسية وميسرا تعبويا للإرهابيين. فالإرهابيون يستخدمون الإنترنت لإيجاد أعضاء جدد وتجنيدهم وتدريبهم، وجمع الأموال ونقلها، وتنظيم الهجمات والتحريض على العنف.

واستنادا إلى قرارين للمجلس الوزاري للمنظمة بشأن مكافحة استخدام الإرهابيين للإنترنت، قامت بتحديد الاتجاهات الناشئة والتدابير المضادة المحتملة من خلال تيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين الدول المشاركة، والقطاع الخاص والقطاع العام، فضلا عن المجتمع المدني. والميزة النسبية لجهود المنظمة فيما يتعلق باستخدام الإرهابيين للإنترنت هي أنها تندرج في سياق الجهود العامة التي تبذلها المنظمة لتعزيز نهج شامل بشأن الأمن الإلكتروني. ويمكن هذا النهج من النظر إلى جماعة محددة من المقترفين بصورة متعددة الأبعاد ومتكاملة تقر بالترابط بين التهديدات الإلكترونية والمقترفين، ويؤكد ضرورة القيام باستجابات تراعي اعتبارات حقوق الإنسان.

وفي هذا المجال، وضعت المنظمة برنامجا شاملا بشان أمن وثائق السفر، وهو برنامج شامل يتعلق بالإرهاب، ومهام الشرطة وإدارة الحدود. وقد نوهت منظمةَ الطيران المدني الدولي بالبرنامج باعتباره برنامجا لأفضل الممارسات شكل نموذجا لمنظمات إقليمية أخرى. إن الخمسين نشاطا في مجال بناء القدرات التي نظمناها في ١٨ بلدا حتى الآن،وحظيت

بدعم برامج المساعدة التقنية، حققت نتائج ملموسة. وهذه هي النقطة الرئيسية الثالثة والأخيرة التي أود أن أثيرها. إن برنامجنا المتعلق بأمن وثائق السفر خير دليل على أن أنشطة المنظمة المتعلقة بإجراءات مكافحة الإرهاب ليست لها آثار إيجابية على مكافحة الإرهاب فحسب، بل هي تسهم أيضا في الحد من التهديدات عبر الوطنية الأخرى مثل الجريمة المنظمة أو التهريب.

وفي الختام، تقوم المنظمة ببناء التوافق في الآراء وحشد الدعم السياسي فيما بين دولها المشاركة بغية اتخاذ إجراءات شاملة وفعالة لمكافحة الإرهاب. وتسهم المنظمة في بناء قدرات الدول على تنفيذ الصكوك والمعايير الدولية والامتثال لها. وعلاوة على ذلك، تدعم المنظمة جهود المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وتتيح منبرا للمناقشات بين دولها المشاركة، وتعزز الأمن ضمن إطار يستند إلى حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأود أن أكرر النقاط الثلاث التي أثرتها. أولا، تضع إدارتنا الجديدة المعنية بالتهديدات عبر الوطنية المنظمة في موضع يجعلها أقرب شريك للدول في وضع وإدماج استراتيجيات الأمم المتحدة ضمن ما لايقل عن ٧٢ دولة. ثانيا، يمكن لبعثاتنا الميدانية البالغ عددها ١٦ بعثة أن تستفيد من جميع تلك الأصول وتستخدم برامج الأمم المتحدة أو برامج أخرى، وتشكل محفلا للمتابعة المستدامة من لدن الشركاء الذين يقدمون الموارد. ثالثا، تبين نجاحاتنا أن أنشطة المنظمة المتعلقة بإجراءات مكافحة الإرهاب ليست لها آثار إيجابية على مكافحة الإرهاب فحسب، بل هي تسهم أيضا في الحد من التهديدات عبر الوطنية الأخرى مثل الجريمة المنظمة أو التهريب.

وتشكر المنظمة الجمعية على ما حظيت به من انتباه، وتتطلع إلى تعزيز تلك المجالات الثلاثة الرئيسية مع جميع الشركاء في القاعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

(تكلم بالعربية)

ننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار A/66/L.53، المعنون ''استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.53 (القرار ٢٨٢/٦٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن اذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة شونمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): من المؤسف للغاية أن بعض الوفود لا تزال اليوم تستغل هذه المناقشة الهامة بصورة مشينة وُمسيسة. ونحن نشعر بالاشمئزاز من الملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل تونس. فالكلمات والصور المستخدمة لوصف بلدي تعيد إلى الأذهان النعوت الدموية التي كانت تلصق باليهود في عوصر أكثر ظلامية. إن تعليقاتها مخزية وليس لها مكان في القاعة.

كما أنه من المدهش أن نسمع محاضرة عن حقوق الإنسان من منارة لحقوق الإنسان مثل المملكة العربية السعودية. والواقع أن ممثلا لبلد يمارس التمييز ضد النساء ويقمع بوحشية مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ولايزال فيه السلوك المثلي يعاقب بالإعدام والجلد والرجم والسجن أو كل ما سبق، ينبغي أن يطبق

كلمات القول المأثور: من كان بيته من زجاج، لايرمي الآخرين بالحجارة.

السيد لكحل (تونس) (تكلم بالفرنسية): لدى استحضار وفد بلدي الممارسات الإرهابية التي اقترفتها لعقود دولة إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني، فإنه لم يقم بأي افتراء. كل ما فعلناه هو أننا ذكرنا بحقيقة وشددنا عليها، وهي حقيقة معروفة للجميع ومسجلة في تاريخ المنظمة. إن ممثلة إسرائيل تظهر بلدها كضحية، بينما هي المعتدي. إنها تتناسى أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية انتهاك صارخ للقانون الدولي، وأن وجود القوات الإسرائيلية في حد ذاته عل تلك الأرض يرقى إلى العمل الإرهابي.

إن دولة إسرائيل تلجأ إلى إرهاب الدولة. وقد كان بلدي ضحية لذلك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، حيث قتل ٦٨ شخصا، ١٨ تونسيا و ٥٠ فلسطينيا. وأهم نقطة على الإطلاق هي أن إرهاب الدولة مثل ما تمارسه إسرائيل لا يميز حتى بين أصدقائها وبين من تعتبرهم دول إسرائيل أعداء. ولن اذكر أي أمثلة، لأن محرك البحث غوغل يمكن أن يفعل ذلك.

وعلاوة على ذلك، وبينما لا أريد أن أتسبب في جدال حول هذا الموضوع، فإن ممثلة إسرائيل قالت أمس إن المساجد كانت فعلا أوكارا للإرهاب. أعتقد أنه لا يحق لإسرائيل بتاتا أن تطلق مثل هذا الإدعاء الذي لا أساس له. ونحن نرى أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة، الذي يدينه بلدي بشدة، والذي ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدينه بأكبر قدر ممكن من الحزم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

الرياضة من أجل السلام والتنمية

(أ) بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثَل الأعلى الأوليمبي

نداء رسمي من رئيس الجمعية العامة (A/66/962)

الرئيس: أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/66/962، التي تتضمن نداء رسميا في سياق مراعاة الهدنة الأوليمبية.

أقرأ عليكم الآن ندائي الرسمي.

”يشكِّل التقليد الإغريقي القديم المسمى إيكيتشيريا أو ’الهدنة الأوليمبية‘، الذي نشأ في القرن الثامن قبل الميلاد، مبدأ مقدسا من مبادئ الألعاب الأوليمبية. وفي عام ١٩٩٢، جدّدت اللجنة الأوليمبية الدولية هذا التقليد عندما دعت جميع الأمم إلى مراعاة هذه الهدنة.

”وفي القرار ١١/٤٨ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، حثّت الجمعية العامة الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأوليمبية قبل افتتاح كل دورة ألعاب أوليمبية بسبعة أيام وحتى اليوم السابع من اختتامها. وتجدّد هذا النداء في إعلان الألفية.

”وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد قادتنا أن ’الألعاب الرياضية بوسعها أن تعزز السلام والتنمية‘، وشجّعوا الجمعية العامة على تعزيز الحوار، والاتفاق على مقترحات بشأن وضع خطة عمل للرياضة والتنمية.

”وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أجرت الجمعية العامة مناقشة في جلسة عامة بشأن بند جدول

الأعمال المعنون ’الرياضة من أجل السلام والتنمية‘، واتخذت أيضا القرار ٨/٦٠ بالإجماع ‘بعنوان بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي’، وقررت النظر في هذا البند كل سنتين قبيل انطلاق الألعاب الأوليمبية الصيفية والشتوية.

”ولهذا الغرض، اتخذت الجمعية العامة، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، القرار ٤/٦٤. وفي هذا القرار، حثت الجمعية الدول الأعضاء على أن تراعي، بصورة فردية وجماعية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، الهدنة الأوليمبية أثناء الدورة الحادية والعشرين للألعاب الأوليمبية الشتوية المقرر إقامتها في فانكوفر، كندا، في الفترة من ١٢ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠، وأثناء الدورة العاشرة للألعاب الأوليمبية الشتوية للمعوقين المقرر إقامتها في الفترة من ١٢ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠.

”وتصبو الحركة الأوليمبية إلى الإسهام في بناء مستقبل سلمي للبشرية جمعاء من خلال القيمة التربوية للرياضة. وستجمع هذه الألعاب رياضيين من جميع أنحاء العالم في أعظم مهرجان دولي للرياضة باعتباره وسيلة لتعزيز السلام والتفاهم المتبادل وحسن النية بين الأمم والشعوب، وهي أهداف تشكل أيضا جزءا من القيم الأساسية للأمم المتحدة

”وتعبيرا عن هذه الأهداف المشتركة، قررت اللجنة الأوليمبية الدولية عام ١٩٩٨ رفع عَلم الأمم المتحدة في جميع مواقع مسابقات الألعاب الأوليمبية. وقامت بعد ذلك منظومة الأمم المتحدة واللجنة الأوليمبية الدولية بتعزيز التعاون والدعم المتبادلين بينهما من خلال مبادرات مشتركة في مجالات مثل تخفيف حدة الفقر، والتنمية البشرية والاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، والتعليم، والإرشاد الصحي والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، وبناء السلام.

”والجمعية العامة، إذ تدرك أهمية الرياضة والمُثُل العليا الأوليمبية، ومن أجل زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الأوليمبية الدولية، قررت في قرارها ٣/٦٤ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، دعوة اللجنة الأوليمبية الدولية إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب.

”وبصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، فإنني أوجِّه نداءً رسميا إلى جميع الدول الأعضاء لإعلان التزامها بالهدنة الأوليمبية أثناء دورتي الألعاب الأوليمبية الشتوية والألعاب الأوليمبية الشتوية للمعوقين لعام ٢٠١٠ في فانكوفر، كندا، واتخاذ إجراءات ملموسة، على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، لتعزيز وترسيخ ثقافة السلام والوئام بما يتماشى مع روح الهدنة“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود الإحاطة علما بالنداء الرسمي المتعلق بمراعاة الهدنة الأوليمبية؟

تقرر ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.